مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 14 العدد 2، 2017، ص ص 699- 740

الأوضاع الإدارية في قضاء صفد خلال العهد العثماني (1281- 1333هـ/1864- 1914م)(1)

علاء كامل سعادة * وإخلاص خلف العطوي **

تاريخ الاستلام 2016/8/11 تاريخ القبول 2016/11/2

ملخص

يعد قضاء صفد أحد الأقضية التابعة للواء عكا التابع لولاية بيروت في العهد العثماني، وقد نال أهميته من الموقع الجغرافي المهمّ على ساحل البحر المتوسط، حيث جمع قضاء صفد بين الميناء على الساحل والسهول المنتشرة أسفل الجبال، بالإضافة إلى العيون والينابيع والآبار، وقد شجع هذا الموقع قدوم العديد من المهاجرين الشركس والشيشان والبوسنيين وغيرهم من الذين سكنوا القرى العديدة التي ضمها قضاء صفد.

أما بالنسبة للناحية الإدارية في قضاء صفد أثناء العهد العثماني، فقد ترأس القائمقام الجهاز الإداري في القضاء وإلى جانبه عدد من الموظفين، وكذلك المجالس الإدارية سواء داخل مركز القضاء (القصبة) أو في النواحي والقرى، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر والمراجع الأصيلة مثل سالنامة دولة علية عثمانية وسالنامة ولاية سورية وسالنامة ولاية بيروت، والصحف المعاصرة للحدث وغيرها من المصادر والمراجع المثبتة في نهاية الدراسة.

المقدمة:

تعد دراسة الأوضاع الإدارية لأي ولاية أو سنجق (لواء) أو قضاء دراسة قائمة على تتبع مراحل توسع، أو إضافة، أو إلغاءٍ لأي من التقسيمات الإدارية، وهنا لا بد من توضيح أن هذه التقسيمات الإدارية في العهد العثماني لم تكن مبنية على عدد السكان في تلك المنطقة، حتى ترتقي من ناحية إلى قضاء أو من قضاء إلى لواء، ومن لواء إلى ولاية، بل إن التقسيم كان يركز على طبيعة النشاط التجاري لتلك المنطقة، حيث إن هناك العديد من المناطق يزيد فيها عدد

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2017.

* قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
** باحثة.

السكان أكثر من مركز القضاء ولكنها تبقى ناحية أو قضاء، ومناطق أخرى متوسطة أعداد السكان لكنها تشكل لواء، وذلك نتيجة للنشاط التجاري في المدن الرئيسة والموانئ.

وقد بدأت الدراسة بتوضيح التقسيمات الإدارية في العهد العثماني فيما يتعلق بلواء عكا الذي يتبع إليه قضاء صفد موضوع الدراسة، وقد بقي قضاء صفد تابعاً للواء عكا حتى نهاية العهد العثماني، ثم عرّجت الدراسة على النواحي والقرى، وكذلك المستعمرات اليهودية التي شملها قضاء صفد، وبيان مواقعها الجغرافية ومساحاتها وارتفاعها عن سطح البحر.

وضمّنت الدراسة جميع الوظائف الإدارية بمسمياتها التي كانت في قضاء صفد وأسماء الموظفين حسب ما أثبتته الوثائق العثمانية أثناء فترة الدراسة، وتناولت المجالس الإدارية المعمول بها في الدولة العثمانية بأنواعها واختصاصاتها، وكذلك المحاكم بأنواعها، ومن ثم المجلس البلدي، وختمت الدراسة بخاتمة شكلت حصاد الدراسة وما خرجت به من نتائج.

وقد اعتمدت الدراسة على جملة من المصادر والمراجع، من أبرزها سجلات المحاكم الشرعية، وكذلك السالنامات العثمانية التي تعد بمنزلة كتب وتقاويم سنوية رسمية أرشيفية، سواء التي تصدرها الدولة العثمانية باسم (سالنامت دولت عليه عثمانية) أو السالنامات الخاصة بكل ولاية من ولايات الدولة العثمانية، وفي هذا البحث تم الاستفادة من سالنامة ولاية سورية، وسالنامة ولاية بيروت، بحكم تبعية قضاء صفد الإدارية لهما، وتسجل في هذه السالنامات جميع النواحي الإدارية الدقيقة داخل كل ولاية من وظائف وإحصاءات وتطورات إدارية على مستوى الولاية، من قرى ونواحٍ وأقضية وألوية ومجالس إدارية، وكذلك تسجل السالنامات أسماء الذين تولّوا الوظائف الإدارية المتعددة، واستفادت هذه الدراسة من الصحف والعديد من المصادر والمراجع المثبتة في نهاية الدراسة.

التقسيمات العثمانية وتبعية صفد الإدارية:

كانت صفد في القرن السادس عشر الميلادي سنجقا لولاية الشام، حيث كانت التقسيمات الإدارية في سورية على النحو الآتي: ولاية الشام وتتألف من السناجق التالية: دمشق مركز الولاية والقدس وغزة وصفد ونابلس وعجلون واللجون وتدمر وصيدا مع بيروت والكرك مع الشوبك؛ وولاية حلب تتألف من سناجق: حلب مركز الولاية وأدنة وكلس وبيره جك وبالس، ومعرة النعمان وتركمان حلب؛ وولاية طرابلس تتألف من سناجق هي: طرابلس مركز الولاية وحماة وحمص وسلمية واللاذقية والحصن، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه التقسيمات الإدارية لم تكن نهائية، إذ كثيراً ما كان يلغى سنجق ما أو يدمج أو يؤسس سنجق جديد[2].

وكانت بلاد الشام قبل دخولها في الحكم المصري مقسمة إلى أربع إيالات هي: إيالة الشام وإيالة طرابلس وإيالة صيدا وإيالة حلب[3]، وقد ضمت الدولة العثمانية إيالات: الشام وطرابلس وصيدا إلى أحمد باشا الجزار سنة 1217هـ/1803م،[4]، واتخذ مدينة عكا مركزاً لولاية صيدا مقرا له[5].

وما بين عامي 1247-1256هـ/ 1831-1840م، قسمت بلاد الشام في أثناء الحكم المصري، وتحديداً في عهد محمد علي باشا، إلى ثلاث إيالات هي: دمشق الشام وطرابلس وصيدا، وَوَضَعَ على رأس كل منها مديراً مهمته إدارة شؤون العامة، وقد أتبعت سائر مناطق فلسطين حتى حدود سيناء لإيالة الشام[6]. أي أن عكا التي تضم صفد كانت تابعة لإيالة دمشق الشام.

وفي سنة 1257هـ/1840م، عادت بلاد الشام إلى التشكيلات الإدارية السابقة[7]، حيث كانت بلاد الشام تتألف من ثلاث إيالات وهي: حلب والشام وصيدا[8]، وجرى تعديل إداري آخر نقل بموجبه مركز إيالة صيدا سنة 1258هـ/1841م، من عكا إلى بيروت، ففي سنة1263هـ/1846م، كانت إيالة صيدا تضم ألوية: اللاذقية وطرابلس وعكا والقدس[9]، أما في سنة 1266هـ/1849م فكانت إيالة صيدا تشمل ألوية اللاذقية وطرابلس وجبيل والشوف وصيدا وعكا والقدس[10]، وفي سنة 1270هـ/1853م، أصبحت إيالة صيدا تتألف من ألوية: اللاذقية وطرابلس وعكا ودير القمر والقدس[11]، أي أن صفد التابعة للواء عكا كانت تابعة لإيالة صيدا من سنة 1257-1270هـ/1840-1853م.

وبعد صدور نظام الولايات أعيد تشكيل التنظيمات الإدارية العثمانية القديمة في الدولة إلى ولايات، ويتبع لكل ولاية عدة ألوية أو سناجق ويتبع للواء عدة أقضية او قائمقاميات، ويتبع القضاء مجموعة من النواحي، والنواحي تتكون من عدة قرى ومزارع[12]، وفي سنة 1282هـ/1865م، قسمت بلاد الشام إلى ولايتين هما: ولاية حلب وولاية سورية[13].

أما ولاية سورية التي تقع صفد ضمن الأقضية التابعة لها فقد كانت تضم ألوية الشام: اللاذقية وحماة وعكا وبيروت وحوران والبلقاء والقدس وطرابلس الشام؛ حيث شمل لواء عكا أقضية: يافا وحيفا وصفد وطبرية بالإضافة إلى قصبة عكا[14]، ولكن لم يستمر هذا الوضع الإداري لولاية سورية على ما هو عليه؛ فقد ألحقت القدس مباشرة بإستنبول[15] وعرفت باسم (قدس شريف سنجاغي مستقل إدارة)[16].

وظهرت بعد ذلك محاولات جديدة لتجزئة ولاية سورية ومتصرفية القدس إلى ثلاث ولايات هي: ولاية سورية، وولاية بيروت، وولاية القدس، وتم فصل ألوية من ولاية سورية وإلحاقها

بالولاية الجديدة (بيروت) وهي ألوية: بيروت وعكا وطرابلس الشام واللاذقية والبلقاء[17]، وبقي قضاء صفد تابعاً للواء عكا الذي انتقلت تبعيته من ولاية سورية إلى ولاية بيروت.

النواحي والقرى: بعد حركة التنظيمات العثمانية التي أحدثت تغيرات مهمة في التنظيم الإداري قسمت الأقضية إلى نواح، وضم قضاء صفد سنة 1288هـ/1871م ناحيتين إضافة إلى المدينة (القصبة) هما[18]: ناحية الجيرة وشملت القرى المجاورة للمدينة لذلك سميت بالجيرة، وناحية الجبل، وشملت القرى الأبعد المحيطة بجبل الجرمق. وإن وجود النواحي في القضاء يتطلب توفر إدراة تهتم بشؤونها، فلكل ناحية جهاز إداري، وعلى رأس هذا الجهاز مدير يطلق عليه (مدير الناحية). أما القرى فكان المسؤول الإداري عنها المختار، وقد كان لكل قرية مختار أو مختاران، وذلك حسب عدد نفوس القرية[19].

إن عدد القرى التابعة لقضاء صفد لم يكن ثابتاً، حيث كانت في ازدياد مستمر، ويبدو أن جغرافية المنطقة وموقعها المهمّ كانا سبباً في إقبال المهاجرين إليها، مما أدى إلى استحداث قرى، أو ربما إعادة بناء الخِرَب والقرى والسكن فيها، وكل هذا سيؤدي إلى زيادة القرى في القضاء.

جدول رقم (1): أعداد القرى في قضاء صفد.

السنة	عدد القرى
1269هـ/1852م	11[20]
1288هـ/1871-1872م	38[21]
1296هـ/1879م	58[22]
1298هـ/1880-1881م	65[23]
1303هـ/1885م	44[24]
1310هـ/1893م	60[25]
1315هـ/1897م	78[26]
1327هـ/1909-1910م	49[27]
1333هـ/1914م	51[28]

يتضح من الجدول أن أكثر أعداد القرى في قضاء صفد كان في سنة 1315هـ/ 1897م حيث بلغ العدد 78 قرية، وهذا العدد مقارنة بالسنوات الأخرى عدد لم يشهده القضاء، ويعود سبب الزيادة في عدد القرى إلى قدوم مجموعات من المهاجرين المسلمين، وبخاصة من الجزائريين والبوسنيين والشركس الذين أسكنتهم الدولة العثمانية في القرى الخربة[29] كما تم

استحداث قرى جديدة هي: علما ورأس الأحمر وديشوم[30]، لاستيعاب تدفق اللاجيئن من تلك المناطق. ويتضح بأن عدد القرى يزداد بين كل سنة وأخرى، ولكن في سنة1327هـ/1909-1910م تراجع عدد القرى، وربما يعود هذا التراجع إلى انتقال بعض السكان للإقامة في الأقضية المجاورة ومنها حيفا[31].

وقد انقسمت بعض القرى في قضاء صفد وفقاً للطوائف الدينية إلى: قرى المسلمين، وقرى الدروز، وقرى المسيحيين، والقرى المشتركة بين المسيحيين والدروز، والقرى المشتركة بين المسيحيين والدروز والمسلمين، ولم تكن هناك قرى مشتركة بين المسلمين والدروز؛ لأن الخلافات الشديدة بين الطرفين جعلت من الصعب اجتماعهما في قرية واحدة[32].

جدول رقم (2): توزيع القرى قي قضاء صفد حسب الطوائف الدينية[33].

القرى	العدد
قرى المسلمين	23
قرى الدروز	1
قرى المسيحيين	2
قرى الدروز والمسيحيين	2
قرى المسلمين والمسيحيين	4
قرى المسلمين والمسيحيين والدروز	1
المجموع	33

يتبين من الجدول أن أكثر عدد للقرى في قضاء صفد هي القرى التابعة للمسلمين، وبما أن المسلمين أكثر نسبة سكان فإن عددهم يتطلب وجود قرى أكثر، ولم تكن قرى الدروز والمسيحيين كثيرة؛ فالدروز كان لهم قرية مستقلة و3 قرى مشتركة، وكذلك المسيحيون حيث كانت لهم قريتان مستقلتان و7 قرى مشتركة، ويلاحظ أن قرية واحدة فقط ضمت المسلمين والدروز، ومرد ذلك، على ما يبدو، إلى كثرة الخلافات بينهم.

القرى التابعة لقضاء صفد: اشتمل قضاء صفد على العديد من القرى، ومن أهمها: آبل القمح[34] وجب يوسف والخالصة وعكبرة[35] والخصاص وخيام الوليد والدردارة[36] والرأس الأحمر وسعسع والسموعي وصفصاف وطيطبا والظاهرية وعلما وعين الزيتون وفرعم وقديتا ويريا ودلاتا وحرفيش والبويزية والميس وبيسمون وتليل والحسينية وجاحولا والجاعونة[37]، وغيرها.

المحلات والحارات والطرق: تتكون قصبة صفد من عدد من الحارات والمحلات، وكل حارة تختلف بعدد سكانها عن الأخرى، ويربط بين هذه الحارات طرق تشبكها بعضها ببعض.

حارات القضاء: كانت صفد تنقسم إلى حارتين كبيرتين وحارة صغيرة تبعاً لمذاهب سكانها هما:

حارة المسلمين (الحي الإسلامي) التي تضم عدة حارات وهي حارة الجورة وحارة السواعين، وحارة الأكراد، وحارة الأحمر، وحارة الوتار، وحارة الصواوين[38]، وقد سميت حارة الأكراد بهذا الاسم لأن الأكراد أول من سكنها، وتألفت حارة الصواوين من مئة دار وثلاث محلات ويسمى القسم الغربي من صفد القريب من القلعة بحارة القلعة[39].

أما حارة اليهود فتقسم إلى حارتين، حارة اليهود (الأشكنازيم) الذين يسكنون في أعلى الحارة، وحارة (السفارديم) الذين يعيشون في أسفلها[40]، وذكر التميمي والكاتب خلال مرورهما في صفد حارات اليهود، حيث جاء في كتابهما ولاية بيروت (يوجد في صفد حارة اليهود وهي مقسمة إلى قسمين: محلة الأشكنازيم في الجهة الغربية الشمالية ومحلة السفاردايم إلى الجنوب منها)[41]. أما الأقلية المسيحية في صفد فتقيم في حارة صغيرة تقع بين حارة الجامع الأحمر وحارة السوق[42]، ووجد في القضاء أيضاً محلات للنزهة، كمحلة الغزواي والرجوم التي كان يخرج إليها الصفديون للتنزه[43].

الطرق: وجد في قضاء صفد طريقان رئيسان، وهما[44]:

1- طريق الغزواي: وهي طريق معبدة تدور حول تلة صفد من جميع أنحائها، وتقطعها على مسافة بضع دقائق من تحت القلعة.

2- طريق الميدان: تمتد من جبل كنعان وتؤدي إلى الجاعونة.

ويأتي بعد هذين الطريقين بالدرجة الثانية طريق جامع الأحمر وهي توصل إلى الجامع الأحمر وتؤدي أيضا إلى طبريا، وطريق عين الحمرة وتأتي داخل وادي وتؤدي إلى جب يوسف، ويوجد أيضا طرق عمودية او منحنية لكن جمعيها رديئة، وقد فرشت الطرق الصغيرة في صفد بالبلاط، ولكن على الرغم من ذلك فهي صعبة المرور لسبب ضيقها[45].

وذكرت صحيفة البشير أنه في سنة 1308هـ/1890م، أنشئ جسر على وادي العمود يبلغ ارتفاعه 15مترا وعرضه 3 أمتار على نفقة أهالي قضائي صفد وطبرية[46]، كما ذكرت صحيفة المقتبس أنه في سنة 1330هـ/1912م لم يوجد في صفد طريق يوصلها بغيرها من المدن، على الرغم من أنه تقرر إنشاء هذا الطريق ورصد له مبلغ خمسة آلاف ليرة عثمانية[47]، ويتبين أنه، حتى نهاية فترة الدراسة، لم يوجد طرق رئيسة تربط صفد بالمدن الأخرى.

المستعمرات اليهودية في صفد: كان للهجرة اليهودية إلى صفد وازدياد أعدادهم فيها أن أقاموا عدة مستعمرات، وهي على النحو الآتي:

أ- **روش فنا:** وتعني رأس الزاوية ومركزها في قرية الجاعونة بين صفد والأردن، تأسست سنة 1300هـ/1882م، وذكرت باسم روشبينا[48]

ب- **يسو همعلة:** تأسست سنة 1301هـ/1883م، وأقامت على المنية، وعين الزيتون وتقع هذه المستعمرة شمالي صفد, تأسست سنة1308هـ/ 1890م[49].

ت- **محنايم:** مع ملحقاتها عرب الأكراد، وتقع بين صفد وبحيرة الحولة[50].

ث- **عين الزيتون:** تقع شمال صفد، وفي سنة 1308هـ/1890م، ابتاعها اليهود ليستثمروا غلاتها، وتبلغ مساحتها 430هكتاراً[51].

ج- **جسر الأردن:** المعروف بجسر بنات يعقوب[52].

ح- **خربة زبيد:** وهي على شاطئ الحولة اقتناها يهود روسيون سنة 1301هـ/1883م ثم تملكها روتشلد سنة 1305هـ/1888م ومساحتها 216 هكتاراً [53].

خ- **مشمارهايرون:** تقع على بعد ميل من بحيرة الحولة تأسست سنة 1308هـ/1890م [54]

د- **المطلة:** تقع على بعد 50كم من صفد وتأسست سنة 1314هـ/ 1896م[55].

الجهاز الإداري داخل قضاء صفد: بموجب قانون الولايات أعيد التنظيم الاداري للولايات، وحددت مجدداً مهمات الولاة والمسؤولين في مراتب السلطة كافة، وقد تعددت الأجهزة الإدارية التي عملت في قضاء صفد، وكانت على النحو الآتي:

الوظائف الإدارية:

أ- القائمقام: وهو يقوم على رأس الجهاز الإداري الموجود في القضاء[56] بمعنى أنه أعلى المناصب الإدارية في القضاء، ويترأس مجلس إدارة القضاء، ودائرة المعارف، ولجنة مبايعات الأملاك في القضاء، وتخضع لسلطته قوات الشرطة المتواجدة في القضاء، ويحق له استخدامها وفقا للأوامر التي يتلقاها من متصرف اللواء[57]، وكان يخاطب بـ (ذو العزة)[58]، ويعين من جانب المتصرف الذي في لواء عكا، وهو مسؤول أمام المتصرف في أموره كافة[59]، وكان يشترط لتعيين القائمقام معرفة القراءة والكتابة والتحلي بالصفات والأخلاق الحميدة[60]، وقد أسندت إلى القائمقام مجموعة من المهام وهي: تحصيل الأموال الميرية من محلاتها بأوقاتها وأزمانها حسب الأنظمة وإيداعها في خزينة الدولة، وملازمة الأهالي والحفاظ على أموالهم وأعراضهم وناموسهم ودمائهم وتأمين رفاهيتهم ودفع وقوع الفساد بينهم، وتأمين الطرق وتوفير الحماية لعابري السبيل، والتمسك المستمر بنهج الشرع القويم الشريف وأنظمة الدولة، وتنفيذ جميع الأوامر والتعليمات

التي تصدر له، وضبط وتنظيم واردات القضاء ونفقاته، والنظر في المقاولات العائدة إلى الحكومة[61].

ومن خلال المهام السابقة يتبين بأن القائمقام يهتم بالأمور المالية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وهو موكّل أيضاً بحل الخلافات التي تقع بين السكان في القضاء، ومراقبة تصرفات وسلوك الموظفين الإداريين في القضاء، ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة[62]. لذا يتضح أن جميع أمور القضاء تقع تحت مسؤولية القائمقام.

جدول رقم (3): أسماء القائمقامين في قضاء صفد.

القائمقام	السنة
عمر صائب أفندي	1285هـ/1868-1869م[63]
عبد القادر بك	1288هـ/1871-1872م[64]
سليمان آغا	1291هـ/1874م[65]
سليمان خلوصي أفندي	1293هـ/1876م[66]
محمد أمين أفندي	1294هـ/1877م[67]
بدري بك	1298هـ/1880م[68]
الأمير محمد سعيد بك الشهابي	1299هـ/1881م[69]
طلعت بك	1300-1302هـ/1882-1884م[70]
الأمير محمد سعيد بك الشهابي	1303هـ/1885-1886م[71]
محمد سعيد بك	1306هـ/1888م[72]
عبد السلام أفندي	1307هـ/1889م[73]
أحمد شكري أفندي	1308هـ/1890م[74]
موسى كاظم أفندي	1309-1310هـ/1891-1892م[75]
محمد حمدي أفندي	1311هـ/1893م[76]
صالح أفندي	1312هـ/1894م[77]
محمد سعيد بك	1314هـ/1896م[78]
سليم أفندي	1316-1317هـ/1897-1898م[79]
علي راسخ أفندي	1318هـ/1900م[80]
حمدي أفندي	1319-1320هـ/1901-1902م[81]
الأمير نجيب بك الشهابي	1321-1322هـ/1903-1904م[82]
علي أفندي	1323هـ/1905م[83]
إسماعيل بك	1325-1326هـ/1908-1909م[84]
حسين حسني أفندي	1327هـ/1909م[85]

يتبين من الجدول أن أغلب القائمقامين تم تعينهم لمرة واحدة فقط، لمدة عام أو أقل، وبعضهم عين مرة واحد واستمر في المنصب لمدة عامين متتالين، ونلاحظ أنَّ محمد سعيد بك قد شغل المنصب لأكثر من مرة في أربع سنوات موزعة، إذ شغله سنة 1299هـ/ 1881م، وسنة 1303هـ/1885-1886م، وسنة 1306هـ/ 1888م، وسنة 1314هـ/ 1896م، وقد شغل القائمقام طلعت بك المنصب لعامين متتالين، ومثله القائمقام موسى كاظم أفندي، والقائمقام سليم أفندي، والقائمقام نجيب أفندي، والقائمقام إسماعيل أفندي.

ولقد تولى منصب القائمقام في قضاء صفد خلال فترة الدراسة عددٌ واسعٌ من القائمقامين، إذ إن بقاء القائمقام في المنصب يدل على حسن إدارته وتطبيق القوانين والتعليمات، واستقرار الأمن داخل القضاء، مما يؤدي إلى عدم تذمر السكان من سياسته، وبهذا يكسب ثقة المتصرف والوالي، أما إذا ثبت على أحد القائمقامين أنه خالف النظام العام، أو قام بسرقة أو اختلاس أو سوء خلق أو لم ينفّذ التعليمات والقوانين، فإنّه يستبدل بتعيين قائمقام جديد.

ب- **مدير الناحية:** يشرف على إدارة الجهاز الإداري في الناحية موظف يعرف باسم مدير الناحية، ويساعده مجلس لإدارة الناحية[86]، ويتم تعيين مدير الناحية من قبل الوالي أو متصرفي الألوية بعد المصادقة على التعيين من نظارة الداخلية، ويجب أن تتوافر عدة شروط فيمن يتولى منصب مدير الناحية، وهي: أن لا يكون محكوما عليه بجناية، وأن يتمتع بحقوقه المدنية، ولا يكون محروماً منها، وأن يتقن القراءة والكتابة، وأن يتجاوز العشرين من العمر[87]. أما المهام التي أوكلت إليه فهي: تنظيم القوانين في ناحيته، وإعلام القائمقام بتحقيقات المواليد والوفيات التي يجريها، وإجراء التحقيقات في الجنايات التي تقع في الناحية، والإشراف على انتخاب المخاتير ومجلس اختيارية القرى، والتحقيق في الشكاوى التي يقدمها الأهالي بحق المخاتير والمجالس الإدارية، وجمع العمال المكلفين بإصلاح الطرق العمومية، والتقيد بتعليمات القضاء في المحافظة على الأمن والنظام في الناحية[88].

وعلى الرغم من أن مدير الناحية يتولى مسؤولية الناحية، فهناك أمور منع من التدخل فيها، حيث لم يسمح له بتوقيع أي عقوبة جزائية على الأفراد عن طريق الحبس أو التوقيف، وكذلك منع من التدخل فيما يخص مجالس اختيارية القرى[89]، أي أنه أعطي صلاحيات ومنع من أخرى، أما الرواتب التي كان يتقاضاها مدير الناحية في السنة فتتروح ما بين 50-60 ليرة عثمانية[90].

ج- **المختار:** يمثل المختار سلطة الدولة في القرية، وهو المسؤول الإداري الأول في القرية، وتختلف طريقته في التعيين عن تعيين القائمقام ومدير الناحية، ويتم تعيين المختار بالانتخاب، من قبل كل مواطن قروي في المكان الذي يترشح فيه المختار، ويتجاوز الناخب سن 18من العمر

ويدفع ضريبة سنوية للدولة لا تقل عن خمسين قرشا، ويشرف على هذه الانتخابات القائمقام ويقر قوانينها، وتتم الانتخابات مرة واحدة في كل سنة، ويحق للمخاتير ترشيح أنفسهم لها أكثر من مرة[91]، وكانت هناك شروطٌ لمن يرغب في الترشيح لهذا المنصب وهي: أن يكون من أصحاب العلاقة (الأملاك) ومن تبعية الدولة العثمانية، وأن لا يقل عمر الشخص الذي يرشح نفسه لتولي المنصب عن ثلاثين عاما، وأن يدفع ضريبة سنوية للدولة لا تقل عن 100 قرش[92].

أما المهام الموكلة إلى مختار القرية فهي: تبليغ القوانين والأنظمة والأوامر الحكومية إلى أهالي القرية، وجمع الأموال المترتبة على الأهالي في القرية، وإخبار مدير الناحية عن المواليد والوفيات بأوقاتها المحددة، وإخبار مدير الناحية بالحوادث التي تقع في منطقته، وتبليغ أهالي القرى بالقوانين والأنظمة والأوامر الحكومية، وبذل الجهد في القبض على القتلة والخارجين وتسليمهم إلى الحكومة، وإعطاء المعلومات لمدير الناحية عن الأراضي المحلولة والمكتومة والمستملكات والإنشاءات المخالفة للنظام، والنظارة على الذين ينتخبون من طرف المجالس الاختيارية ليكونوا في ضابطة القرية كالنواطير وغيرهم، ومراقبة حراس القرى والسكنات ونشر الأمن في القرى والمحلات[93].

ومن مهامه أيضاً تسجيل عقود الزواج التي تجري في القرية[94]، والتعريف بالأشخاص داخل المجلس الشرعي بطلب من القاضي[95]، واشترط القانون أن يكون لكل قرية مختار، أما في حال تعدد الطوائف في نفس القرية فيكون لكل طائفة مختار، وإذا كان سكان القرية أقل من 20 بيتاً فإنهم يختارون مختاراً واحداً[96]. كما كانت الحكومة تعزل المختار إذا ظهر منه أعمال مخالفة للنظام، أو في حال طلب مجلس الاختيارية[97].

د- مدير المال: وظيفة مدير المال تطبيق الإجراءات والأنظمة المالية المتعلقة بشؤون القضاء من واردات ونفقات، وفقاً للنظام المالي وتعليمات محاسب اللواء التي يبلغها للقائمقام عن طريق متصرف اللواء[98]، وقد كان مدير المال من أعضاء مجلس الإدارة الطبيعيين الدائمين، تولى هذه الوظيفة في صفد سنة 1288هـ/1871-1872م بشارة أفندي[99]، وسنة 1291هـ /1874م رفول خوصام[100]، وسنة 1293-1294هـ/-1876-1877م رفائيل أفندي[101]، وسنة 1298-1304هـ/ 1880-1886م سعيد أفندي[102]، وفي سنة 1311-1312هـ/1893-1894م استلم هذه الوظيفة في قضاء صفد محي الدين وصفي أفندي ويوسف فريد[103].

هـ- أمين الصندوق: مهمة أمين الصندوق حفظ أموال الدولة التي تجبى من مناطق القضاء، وكان ينوب عنه مدير المال في حال غيابه[104], ومن الذين تولوا وظيفة أمين الصندوق في قضاء صفد في سنة 1288هـ/1871-1872مزخول أفندي[105]، وسنة 1291هـ/1874م وسنة 1303هـ/

1885-1886م نسيم أفندي[106]، وفي سنة 1301هـ/1883-1884م أنطوان أفندي[107]، وسنة 1302هـ/ 1844م طنوس أفندي وأيوب أفندي[108]، وفي سنة 1311هـ/1893م عبدالله أفندي ونقولا أفندي[109].

و- مأمور الرسومات: مهمة مأمور الرسومات تحصيل الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة من الدول الأجنبية إلى الدولة العثمانية، وفرض الرسوم على السلع الخارجة من الدولة العثمانية إلى باقي الدول، ويساعد مأمور الرسومات عدد من الكتبة والخدم[110]، وذكرت سالنامة ولاية سورية عام 1285هـ/1868-1869م أن إسماعيل أفندي شغل منصب مدير الرسومات في قضاء صفد[111]، وكان حسن أفندي مأمور الرسومات في القضاء سنة 1293هـ/1876م[112]، وفي سنة 1301هـ/ 1883-1884م كان توفيق أفندي مأمور الرسومات في صفد[113].

ز- مدير التلغراف والبوستة: لقد وجد في قضاء صفد مركز تلغراف[114]، ويوجد مدير لهذا المركز مهمته الإشراف على إدارة البريد، وصيانة الخطوط والمحافظة عليها، وتأمين إرسال الرسائل إلى الجهات المرسلة إليها[115]، وتحصيل الرسوم من أصحاب العلاقة[116]، وقد استلم هذه الوظيفة في قضاء صفد سنة 1300هـ/ 1882-1883م رشيد أفندي[117]، وفي سنة 1301-1302هـ/1883- 1884م، شغل المنصب جرجي أفندي[118]، وفي سنة 1303هـ/1885-1886م، كان قيصر أفندي مدير التلغراف والبوستة في صفد[119]، وسنة 1311هـ/1893م شغل أنس أفندي هذا المنصب[120].

ح- كاتب التحريرات: وظيفته إدارة جميع الأمور الكتابية الرسمية في القضاء من تسجيل ومراسلات، والمحافظة على السجلات والقيود والأوراق الرسمية[121]، وكان كاتب التحريرات من الأعضاء الدائمين في مجلس إدارة القضاء[122]، ووفقا لسالنامة ولاية سورية لعام 1288هـ/1871-1872م فقد كان قسطنطين أفندي كاتب تحريرات صفد[123]، وتولى محمد أفندي هذه الوظيفة سنة 1291هـ/1874م[124]، وكان محمود أفندي كاتب التحريرات في صفد سنة 1293هـ/1876م[125]، وإبراهيم أفندي سنة 1294هـ/1877م[126]، وإسرائيل أفندي سنة 1295هـ/1878م[127]، وسنة 1298هـ/1880-1881م كان كاتب التحريرات في قضاء صفد رشيد أفندي[128]، وشغل سليم أفندي هذه الوظيفة من سنة1300-1302هـ/1882-1884م[129]، وكان كاتب التحريرات في سنة 1303هـ/1885-1886م إبراهيم أفندي[130]، وفي سنة 1311هـ/1893م كان محمد قدري كاتب التحريرات لهذا العام[131].

ط- الناطور: لقد وجد في القرى موظف يسمى الناطور، ومهامه تنحصر فيما يلي: مراقبة المحاصيل أثناء الحصاد، ومراقبة الحبوب على البيادر لمنع السرقة، ومراقبة مجيء أي غريب أو

زائر أو موظف حكومي أو جند يقتربون من القرية، فيدعوهم إلى المضافة ويقدم إليهم الطعام ويعتني بخيولهم، ومنع حيوانات القرى القريبة من الرعي في أراضي القرية التي يعمل بها[132].

لم يكن النواطير يتقاضون رواتب، ولكن يتلقون مقابل مهمتهم كميات محددة من الحبوب عند نهاية موسم الحصاد، حيث يدفع الفلاح حصة الناطور قبل تخزين الحبوب أو نقلها[133].

ي- غرفة التجارة والزراعة: تهتم غرفة التجارة والزراعة بالعمل على تنشيط الحركة التجارية والزراعية، وتنظيم العلاقات التجارية والزراعية داخل القضاء، والعمل على اتصالها مع المناطق الأخرى، ويقوم علي هذه الغرفة هيئة إدارية تتكون من رئيس وأعضاء منتخبين. ولم يكن لمن يعمل بهذه الغرفة رواتب أو أجور مالية يتقاضونها مقابل عملهم، باستثناء الكاتب الذي يتلقى الأمور والمراسلات التي تختص بالغرفة، فهو يتقاضى راتباً شهرياً[134]، وتتكون الغرفة من رئيس وعدد من الأعضاء، وفي سنة 1311هـ/1893م لم يكن لها رئيس؛ فقد جاء في السالنامة: (منحل) وهذا يعني عدم وجود رئيس، وربّما يعود السبب لتغيرات إدارية، لكن وجد وكيل بمكان الرئيس وكان في هذه السنة الوكيل حسين عبد الرحيم أفندي، أما الأعضاء فهم: حاجي أحمد أسدي، وعبد اللطيف الحاج سعيد أفندي، وأسعد خوري، والمحاسب سعيد حبيب أفندي[135].

ك- مدير الزراعة: يقوم بحل الخلافات التي تحدث بين المزارعين في مكان حدوثها، وإذ لم يكن حاضراً هو يقوم وكيله بهذه المهمّة، حيث يوجد إلى جانب مدير الزراعة وكيل عنه في كل ناحية أو قرية تكون زراعتها كثيرة، ويتم اختيارهم من أبناء المنطقة؛ سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، ويحث هؤلاء الوكلاء الأهالي على زيادة الإنتاج وزراعة أنواع جديدة[136]، وأشارت سالنامة ولاية بيروت سنة 1311هـ/ 1893م إلى وجود وكيل عن الرئيس لعدم وجود رئيس ربما لأسباب إدارية، وأشارت إلى الوكيل حسين عبد الرحيم أفندي، أما الأعضاء فهم: حاجي أحمد أسدي وعبد اللطيف الحاج سعيد أفندي وأسعد خوري، والمحاسب سعيد حبيب أفندي[137]، ومن المهام الموكلة إليه الإشراف على الزراعة والحراثة وتطويرهما داخل القضاء، وضبط كمية الأراضي التي لم تزرع في كل عام، ومعرفة أسباب نقص الزراعة والحراثة في القضاء[138].

ل- مأمور الدفتر الخاقاني: يقوم بتسجيل إجراءات أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المتبعة بخصوص إدارة الأملاك والأراضي وتملكها، ويساعد مأمور الدفتر الخاقاني عدد من الموظفين، ويكون مأمور الدفتر الخاقاني في القضاء تابعاً لمدير الدفتر الخاقاني في الولاية، ويقوم المدير بالتفتيش على جميع المأمورين في الأقضية داخل حدود الولاية، ثم يقوم بعمل خلاصة لجميع الإجراءات العائدة إليه من مأموري الأقضية بظرف سنوي ثم يسلمه إلى الولاية السنية[139]، ويسمى مأمور الدفتر الخاقاني (كاتب الطابو)[140]، وأشارت السالنامات إلى أن خليل أفندي تولى هذه الوظيفة في قضاء صفد، في السنوات التالية: 1291هـ/1874م

و1293هـ/1876م و1295هـ/1878م و1298هـ/1880-1881م[141]، ووجد إلى جانبه موظف آخر وهو (كاتب يوقلمة) التي شغلها في سنة 1291هـ/1874م بطرس أفندي وسنة 1295هـ/1878م شغلها بشارة أفندي، حيث وجدت في القضاء في هذه السنة وظيفة أخرى وهي كاتب الأملاك، وشغلها محمد أفندي[142]، وشغل جرجي أفندي سنة 1300-1301هـ/1882-1883م وعمل معه كاتب ويركو نامق أفندي[143]، في سنة 1302هـ/ 1884م، كان كاتب الطابو محمود أفندي[144]، وسنة 1303هـ/1885-1886م تولى هذه الوظيفة محمد أفندي، وإلى جانبه كاتب ويركو نامق أفندي[145]، وفي سنة 1311هـ/1893م كان علي رضا كاتب الطابو في قضاء صفد[146].

م- مأمور النفوس: يقوم بضبط القيود والسجلات المحلية في القضاء من مواليد ووفيات، وما يتعلق بتذاكر المرور والمعاملات المدنية، ووضع جداول بما يتعلق بالنفوس من ذكور وإناث ومواليد ووفيات في كل عام[147]، وكان المأمور يحرر لكل مواطن في القضاء تذكرة النفوس العثمانية التي تختم بجانب سجل قلم النفوس في القضاء التي تصدر منه التذكرة، حيث يكون على هذه التذكرة: رقم التذكرة واسم حامل التذكرة وجنسه ومهنته، ويجوز وضع أسماء الأبناء الصغار فيها، وتعد هذه التذكرة من الأوراق الرسمية الضرورية التي لا غنى عنها [148].

وقد أوردت السالنامات أن نوري أفندي كان مأمور النفوس في قضاء صفد سنة 1291هـ/1874م[149]، وفي سنة 1293هـ/2876م تولى هذه الوظيفة مؤيد أفندي[150]، وسنة 1295هـ/1878م شغل هذا المنصب محمد نامق أفندي[151]، وسنة 1298هـ/1880-1881م شغلها نامق أفندي[152]، وتولّى طنوس أفندي هذه الوظيفة في سنة 1300هـ/1882-1883م[153]، وشغل هذه الوظيفة سنة 1301-1302هـ/1883-1885م نامق أفندي[154]، وكان شريف أفندي مأمور النفوس في قضاء صفد لسنة 1303هـ/1885-1886م، وكان إلى جانبه كاتب وهو مصطفى أفندي[155]، وفي سنة 1311هـ/1893م تولى كل من أديب أفندي ورشدي أفندي هذه الوظيفة[156].

ن- الخفراء: يقومون بالمحافظة على الأمن في المحلات والحارات داخل المدن ليلاً، وحراسة الأسواق، وإلقاء القبض على اللصوص والمجرمين، وتسليمهم إلى الجهات الحكومية[157].

س- مدير الحبسخانة (السجن): يقوم بالإشراف على إدارة السجن، ومتابعة الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن ومراقبتهم ورعايتهم حتى إنهاء السجين مدته القانونية داخل السجن، ثم يطلق سراحه بإذن من الحكومة العثمانية[158]، وقد تمت الإشارة إلى سجن صفد عند إلقاء القبض على مجموعة من الرجال خرقوا باب السجن ليلاً وهربوا[159].

ع- **إدارة الديون العمومية:** أنشئت إدارة الديون العمومية في الدولة العثمانية 1299هـ/1881م، لتسوية ديون الدولة مع الدائنين الأجانب[160]، وكانت مهمتها الإشراف على طريقة جباية الضرائب المقررة على بعض السلع مثل: الدخان والملح وبعض المعادن المخصصة لسداد الديون ضمن مراحل سنوية[161]، وأشارت سالنامة ولاية سورية إلى أن مأمور إدارة واردات الديون العمومية في قضاء صفد سنة 1302هـ/1884-1885م كان محمد أفندي[162]، وفي سنة 1303هـ/1885-1886م عبد الرحمن أفندي[163]، وتولى هذه الوظيفة سنة 1311هـ/ 1893م بشارة غانم أفندي[164].

ف- **التحصيلدار:** وظيفته جباية أموال الضرائب المفروضة على النواحي والقرى والأملاك والبساتين والأراضي[165]، وأشارت سالنامة ولاية سورية سنة 1298هـ/1880-1881م إلى أن سليم أفندي تولى وظيفة التحصليدار في صفد، ويعاونه سواري (فارس) تحصليدار إبراهيم بك[166]، وسنة 1300هـ/1882-1883م تولى هذه الوظيفة فرج أفندي، وإلى جانبه سواري قيصر جاوس أفندي ونعوم أفندي عطالله، وبيادة (المشاة) محمود أفندي[167]، وذكرت سالنامة ولاية سورية 1301هـ/1883-1884م الموظفين أنفسهم بالإضافة إلى حسن أفندي، واستثناء نعوم أفندي عطالله[168]، وسنة 1302هـ/1884-1885م تولى الوظيفة فرج أفندي ويعاونه 4 أفراد، وتولى تحصليدار الخمس في السنة نفسها عبد الله أفندي[169].

ص- **شعبة المعارف:** مهمتها تطبيق أحكام نظام المعارف والتعليمات الصادرة من نظام وزارة المعارف، وتفتيش المكاتب (المدارس) داخل القضاء، وتقوم الدائرة بصرف مخصصات لمعارف القضاء[170]، وتكونت شعبة المعارف من رئيس وأمين صندوق وعدد من الأعضاء. وتألفت رئاسة الدائرة في القضاء سنة 1301هـ/1883-1884م من الرئيس وهو نائب القائمقام محمد راغب أفندي، وأمين الصندوق خليل محي الدين أفندي، والأعضاء حسن أفندي، وأحمد أفندي عبد الرحيم، وعلي حاجي إبراهيم، والحاج أحمد أبو ذياب أفندي، وموسى أفندي، ومحمد أفندي مراد[171]. وفي سنة 1302هـ/1884م، تولاها نائب القائمقام وهو محمد راغب أفندي، وأمين الصندوق محمد أفندي، والأعضاء: حسن أفندي، وأحمد أفندي، وعلي أفندي، والحاج أحمد أفندي أبو ذياب، وموسى أفندي، ومحمد أفندي مراد[172]، وفي سنة 1311هـ/ 1893م الرئيس القائمقام وهو صالح أفندي، أما الأعضاء فهم: نائب القائمقام أمين أفندي، والمفتي سليم أفندي، وحسين عبد الرحيم أفندي، والحاج محمد مراد أفندي، وأحمد سعيد عبد الرحيم، والحاج أحمد أسدي، وخليل محي الدين[173].

المجالس الإدارية: لقد أولت الدولة المجالس الإدارية المحلية اهتماماً بالغاً؛ رغبة منها في الإمساك بزمام الأمور، من خلال وجود هذه المجالس، التي تندرج حسب الوحدات الإدارية في

مجلس إدارة الولاية ومجلس إدارة اللواء، ومن ثم القضاء والناحية فالقرية، وأرسى نظام الولايات العثمانية سنة 1281هـ/1864م أصول انتخاب هذه المجالس، وجاء نظام إدارة الولايات العمومية لسنة 1288هـ/1871م بمواده التي تبين تشكيل كل مجلس على مستويات الوحدة الإدارية، والذي منح العديد من الصلاحيات لرؤساء الوحدات الإدارية في الإشراف على تشكيل المجالس وإدارتها ومتابعة عملها بما يكفل النهوض بتسيير الأمور في كل وحدة إدارية[174]، ومن هذه المجالس الإدارية:

أ- مجلس إدارة القضاء: ترأس القائمقام مجلس إدارة القضاء ووضع القانون كاتبين في تصرفه هما: كاتب للأعمال المالية والآخر للتحريرات وحفظ السجلات والأوراق[175]، وتألف هذا المجلس من أعضاء طبيعيين وأعضاء منتخبين، والأعضاء الطبيعيون دائمون وهم: القائمقام (رئيساً) والنائب الشرعي، والمفتي، ومدير المال، وكاتب التحريرات، وأحياناً كان يضم إليهم أمين الصندوق[176]. وهؤلاء من كبار موظفي الحكومة في القضاء[177]. وكانت صلاحية المجلس هي نفسها صلاحية مجلس إدارة اللواء، كما أن المجلس منع من التدخل في شؤون القضاء[178].

ويتم اختيار الأعضاء المنتخبين من قبل جمعية تفريق تعقد في مركز القضاء، وتفرز هذه الجمعية أسماء عدد من أهالي مركز القضاء والقرى التابعة له، كما يجب أن يساوي عدد المرشحين ثلاثة أضعاف العددالمطلوب، مثلا إذا كان مجلس إدارة القضاء يحتاج إلى ثلاثة أعضاء تقوم الجمعية بترشيح تسعة أعضاء، وتوزع أسماؤهم على القرى التابعة للقضاء، لكي تنتخب مجالس الاختيارية العدد المطلوب أي ستة أعضاء، وبعد ذلك تعاد الأوراق إلى مركز القضاء، وتجتمع جمعية التفريق للنظر في الأوراق باعتبار كل قرية تُمثّل رأياً واحداً، والأعضاء الثلاثة الذين ينالون أكثرية الأصوات يتم تعيينهم[179].

جدول رقم (4): أعضاء مجلس الإدارة في قضاء صفد [180].

السنة	الأعضاء
1288هـ /1871م	القائمقام عبد القادر بك- رئيسا، ياسين آغا قدورة – عضوا، محمد أفندي النحوي – عضوا، مصطفى أفندي– عضوا، سعيد آغا – عضوا، إلياس أفندي حداد – عضوا، حبيب أفندي – عضوا، موسى أفندي – عضوا، إسرائيل أفندي – عضوا.
1291هـ /1874م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام سليمان آغا- رئيسا، النائب، عمر نجاتي- عضوا، مدير المال رفول خوصام- عضوا، كاتب التحريرات محمد أفندي – عضوا. الأعضاء المنتخبون: الحاج ياسين أفندي- عضوا، مصطفى أفندي- عضوا، حبيب أفندي- عضوا.

السنة	الأعضاء
1293هـ /1876م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام سليمان خلوصي آغا- رئيسا، النائب عبد الغني أفندي- عضوا، مدير المال حبيب أفندي – عضوا، كاتب التحريرات محمود أفندي – عضوا. الأعضاء المنتخبون: قاسم أفندي- عضوا، ياسين آغا- عضوا، حبيب أفندي –عضوا، إسرائيل عمار أفندي- عضوا.
1298هـ /1880م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام بدري بك – رئيسا، النائب محمد أفندي النحوي – عضوا، المفتي عبد الكريم أفندي – عضوا، الكاتب رشيد أفندي – عضوا، مدير المال سعيد أفندي – عضوا. الأعضاء المنتخبون: الكاهن الماروني يوسف أفندي- عضوا، الكاهن الكاثوليكي بطرس أفندي – عضوا، طه أفندي خطيب – عضوا، حاج ياسين آغا قدورة - عضوا، عيد أفندي البشت – عضوا.
1299هـ /1881م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام محمد سعيد بك – رئيسا، النائب محمد أفندي النحوي – عضوا، المفتي عبد الكريم أفندي – عضوا، الكاتب رشيد أفندي – عضوا. الأعضاء المنتخبون: الكاهن الماروني يوسف أفندي- عضوا، الكاهن الكاثوليكي بطرس أفندي- عضوا، محمد أفندي مراد – عضوا، إسرائيل أفندي – عضوا، حاج ياسين آغا قدورة - عضوا، عيد أفندي البشت - عضوا.
1300هـ /1882م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام طلعت بك – رئيسا، النائب الحاج إبراهيم صوفي زاده – عضوا، المفتي عبد الكريم أفندي – عضوا، الكاتب سليم أفندي – عضوا، مدير المال سعيد افندي – عضوا. الأعضاء المنتخبون: الكاهن الماروني يوسف أفندي–عضوا، محمد أفندي مراد–عضوا، إسرائيل أفندي–عضوا، حاج ياسين آغا قدورة–عضوا، عيد أفندي البشت- عضوا.
1301هـ /1883م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام طلعت بك – رئيسا، النائب، محمد راغب أفندي– عضوا، المفتي عبد الكريم أفندي–عضوا، الكاتب سليم أفندي – عضوا، مدير المال سعيد أفندي – عضوا. الأعضاء المنتخبون: الكاهن الماروني يوسف أفندي-عضوا، الكاهن الكاثوليكي بطرس أفندي – عضوا، محمد أفندي مراد – عضوا، إسرائيل أفندي – عضوا، حاج ياسين آغا قدورة - عضوا، عيد أفندي البشت – عضوا.
1302هـ /1884م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام طلعت بك – رئيسا، النائب محمد راغب أفندي – عضوا، المفتي عبد الكريم أفندي – عضوا، الكاتب سليم أفندي – عضوا، مدير المال سعيد أفندي – عضوا. الأعضاء المنتخبون: الكاهن الماروني يوسف أفندي-عضوا، الكاهن الكاثوليكي بطرس أفندي – عضوا، حاج محمد أفندي مراد– عضوا، إسرائيل أفندي– عضوا، حاج ياسين آغا قدورة-عضوا، عيد أفندي البشت– عضوا.

السنة	الأعضاء
1303هـ /1885م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام محمد سعيد بك – رئيسا، النائب محمد رشيد أفندي – عضوا، المفتي عبد الكريم أفندي – عضوا، الكاتب سليم أفندي – عضوا، مدير المال سعيد حبيب –عضوا. الأعضاء المنتخبون: حاج محمد أفندي مراد – عضوا، إسرائيل أفندي – عضوا، حاج ياسين آغا قدورة – عضوا، عيد أفندي البشت – عضوا.
1304هـ /1886م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام محمد سعيد بك – رئيسا، النائب محمد رشيد أفندي – عضوا، المفتي الشيخ عبد الكريم أفندي – عضوا، الكاتب إبراهيم أفندي – عضوا، مدير المال سعيد أفندي– عضوا. الأعضاء المنتخبون: حاج محمد أفندي مراد – عضوا، إسرائيل أفندي – عضوا، حاج ياسين آغا قدورة– عضوا، عيد أفندي البشت – عضوا.
1311-1312هـ / 1893-1894م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام صالح افندي – رئيسا، النائب أمين أفندي – عضوا، المفتي الشيخ سليم أفندي – عضوا، الكاتب محمد قدري – عضوا، مدير المال محي الدين وصفي – عضوا. الأعضاء المنتخبون: محمود حاج مصطفى – عضوا، يوسف فريدمان – عضوا، شكري أفندي – عضوا، عيد أفندي البشت – عضوا.
1318هـ /1900م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام علي راسخ أفندي – رئيسا، النائب أحمد جميل أفندي – عضوا، المفتي الشيخ سليم أفندي – عضوا، الكاتب محمد قدري – عضوا، مدير المال امين أفندي – عضوا. الأعضاء المنتخبون: حاج يوسف زادة يوسف قدورة – عضوا، حسين افندي – عضوا، عيد البشت أفندي – عضوا، يوسف فريدمان – عضوا.
1319هـ /1901م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام محمد حمدي أفندي – رئيسا، المفتي الشيخ سليم – عضوا، مدير المال أمين أفندي - عضوا، الكاتب حمد قدري أفندي – عضوا. الأعضاء المنتخبون: الحاج يوسف زادة قدورة – عضوا، حسين مراد أفندي - عضوا، يوسف فريدمان – عضوا، حبيب جبران - عضوا.
1324هـ /1906م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام علي أفندي – رئيسا، النائب حامد خير الله أفندي – عضوا، المفتي حسن النحوي – عضوا، مدير المال خو رشيد أفندي – عضوا، الكاتب محمد جميل جراح – عضوا. الأعضاء المنتخبون: محمد حاج يوسف أفندي – عضوا، محمد حسن – عضوا، يوسف فريدمان – عضوا.

السنة	الأعضاء
1326هـ /1908م	الأعضاء الطبيعيون: القائمقام إسماعيل أفندي – رئيساً، النائب محمد سعيد أفندي – عضوا، المفتي حسن أفندي النحوي – عضوا، مدير المال الحاج خورشيد – عضوا، الكاتب محمد جميل – عضوا. الأعضاء المنتخبون: محمد الحاج يوسف قدورة- عضوا، محمد حسن أفندي – عضوا، أسعد خوري- عضوا، يوسف فريدمان- عضوا.

يتبين من الجدول السابق أن القائمقام هو من يترأس مجلس إدارة القضاء، إذ إنه في كل فترة يتم استبداله، أما بالنسبة للنائب في هذا المجلس فقد تعاقب عليه عدة أشخاص كما نلاحظ من خلال الجدول، حيث إن النائب محمد أفندي النحوي هو الذي بقي في هذا المجلس أطول فترة مقارنةً فيمن تولى نفس المنصب، إذ استمرت فترة وجوده في المجلس وتوليه منصب النائب11سنة من سنة 1288-1299هـ/1871-1881م، فالنائب كان من الأعضاء الطبيعيين، ويدل استمراره في هذا المجلس على مدار هذه السنوات على حسن أخلاقه وحسن استخدامه لمنصبه، وبعد ذلك نلاحظ أن الأعضاء لا تطول فترتهم في المجلس إذ بعد سنة أو سنتين يأتي نائب آخر، وما يثير الانتباه أنه في سنة 1319هـ-1901م لا يوجد في المجلس نائب، ونلاحظ أيضاً أن الذين تولوا منصب المفتي ثلاثة أشخاص وهم: الشيخ سليم أفندي الذي تولى هذه المهمة 9 سنوات، وقد بقي أطول فترة بالمجلس مقارنة بمن تولوا هذا المنصب وعبد الكريم أفندي وبقي في المجلس 6 سنوات، وحسن النحوي سنتين. أما وظيفة الكاتب فقد تعاقب عليها من خلال الجدول ستة أشخاص، والذي بقي من بينهم أطول فترة في المجلس هو سليم أفندي وكانت مدة توليه المهمة 4 سنوات، أما البقية فكان يتم استبدالهم كل سنة تقريبا؛ إذ لم يستمر أي شخص من بينهم أكثر من سنتين في المجلس.

أما وظيفة مدير المال فقد تعاقب على توليها تسعة أشخاص حيث أن سعيد أفندي تولى هذه المهمة في المجلس 6 سنوات، وهي أطول فترة من بين الذين تولّوا هذه المهمة، أما الآخرون فكانت فترة توليهم سنة أو سنتين كما هو مبين في الجدول، ويلاحظ أيضاً أنه في سنة 1299هـ/1881م، خلا المجلس من مدير مالي. أما الأعضاء المنتخبون في المجلس فقد تألّفوا من ممثل عن المسلمين وأخر عن المسيحيين وهو عيد البشت الذي كان من أعضاء المجلس في الفترة 1298-1318هـ/1880-1900م، وأسعد أفندي خوري1326هـ/1908م، وكان لليهود ممثل دائم هو إسرائيل أفندي، وتولى المنصب في المجلس سنة 1288هـ-1304هـ/1871-1886م[181].

ويلاحظ أنه من سنة 1299-1302هـ/1881-1884م بقي الأعضاء أنفسهم باستثناء سنة 1300هـ/1882م؛ فلم يكن هناك كاهن كاثوليكي، على الرغم من أن هؤلاء الأعضاء كل سنة

تجري لهم انتخابات جديدة، إلا أنهم لم يتغيروا، وأيضا في السنوات 1303-1304هـ/1885-1886م، لم يلاحظ على الأعضاء أي تغير ولكن من سنة 1303هـ/1885م وبعدها، خلا المجلس من الكاهن الكاثوليكي والكاهن الماروني، لكن التغيير بدأ يلحظ من سنة 1311هـ/1893م، على الأعضاء حيث كانوا يستبدلون بشكل مستمر.

وكانت جلسات المجلس تعقد مرتين أو ثلاث مرات أسبوعياً برئاسة القائمقام[182]، وقد شمل المجلس عدة صلاحيات وهي: فحص إيردات القضاء ومصاريفه وتدقيقها، ومراجعة حسابات الصناديق العمومية، وإدارة أموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة والمحافظة عليها، وتوزيع الضرائب التي أقرها مجلس إدارة اللواء على مركز القضاء والقرى التابعة له، ومراقبة الصحة العامة، وشق الطرق وتمهيدها بين القرى، ومراقبة أمور البيع والعطاءات والمبايعات والمزايدات الحكومية التابعة لصلاحيات القائمقام، ومراقبة أسعار المنتوجات الزراعية وتسجيل الأراضي[183].

ب- مجلس إدارة الناحية: صدر في سنة 1287هـ/1871م قرار بتشكيل مجلس إدارة في مركز كل ناحية، ويتألف من أعضاء مجلس اختيارية القرى الموجودة في الناحية، بشرط أن لا يتجاوز عدد الأعضاء أربعة من كل قرية، ويجتمعون أربع مرات في السنة، يحددها متصرف اللواء، ويتم تبليغ مدير الناحية عن طريق قائمقام القضاء، ويترأس الاجتماع مدير الناحية، وتنفذ قراراته بالأكثرية، وفي حال تساوي الأصوات يؤخذ برأي الجهة التي صوت معها الرئيس، ولا تزيد الفترة التي يعقد فيها الاجتماع على أسبوع[184]. وتألف هذا المجلس من أعضاء طبيعيين ومنتخبين، والأعضاء الطبيعيون هم مدير الناحية (رئيساً)، ووكيل النائب الشرعي، وكاتب الناحية، ومأمور المال، وأربعة أعضاء منتخبين، على أن يكون نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من الطوائف غير المسلمة في الناحية، كما أن مدة العضوية في مجلس إدارة الناحية سنتان[185]. وقد كان للمجلس عدة صلاحيات هي: النظر في المشاريع النافعة والطرق الخصوصية التي يرغب في إنشائها بواسطة الإعانات التي يقدمها أهالي القرى في الناحية، والنظر في الأمور العائدة لإدارة الأشجار البرية والكسارات والمشاتي المشتركة في النواحي، والاهتمام بأساليب الزراعة والصناعة والتجارة وتطويرها، والمحافظة على النظافة العامة والتنظيمات البلدية ضمن حدود الناحية، وتدقيق القرارات التي تعطيها المجالس الاختيارية فيما يخص توزيع الأموال لتحقيق التكاليف المطلوب تعديلها[186].

ج- المجالس الاختيارية: بموجب نظام الولايات الجديد الصادر سنة 1328هـ/1910م، أصبح لكل قرية ومحلة مجلس اختيارية، ويتشكل هذا المجلس من أعضاء طبيعيين وهم المخاتير والإمام والرؤساء الروحانيّون، وللطوائف غير المسلمة في القرية أو المحلة أعضاء منتخبون يتراوح عددهم ما بين أربعة إلى ثمانية أعضاء حسب عدد السكان في القرية[187]. أما اختصاصات

هذا المجلس فهي: النظر في الدعاوى والمنازعات التي تقع بين الأهالي وتسويتها، والنظر في المصالح المتعلقة بتسهيل أسباب الزراعة في القرية وتجارتها، والمحافظة على النظافة في القرية، وانتخاب حراس للقرى، والإشراف على استتباب الأمن، وإعلام مدير الناحية عن الأراضي الخالية التي تكون قابلة للزراعة، والإشراف على المدارس، والنظر في تعمير الأوقاف الخيرية الموجودة في مناطقهم، والإشراف على توزيع الضرائب المترتبة على الأهالي وتحصيلها، وإخبار القائمقام عن طريق مدير الناحية بتصرفات المخاتير إذا ظهر منهم سوء[188].

المحاكم وأنواعها: وجد إلى جانب المحاكم الشرعية عدد من المحاكم التي تعالج القضايا الخاضعة للقانون المدني الجديد، حيث إن المحاكم الشرعية استمرت في معالجة المسائل التي تختص بالأحوال الشخصية مثل: الزواج والطلاق والميراث والأوقاف والمسائل الدينية، أما المحاكم المدنية فتولت القضايا الجنائية والتجارية[189]، وقد وجد في قضاء صفد عدد من المحاكم، هي:

أ- محكمة البداية: وفقاً لقانون نظام المحاكم النظامية الصادر سنة 1288هـ/1871م، فقد قسمت الدولة العثمانية المحاكم إلى: محاكم البداية، ومحاكم الاستئناف، فمحاكم البداية تختص بالنظر بدعاوى البداية الحقوقية والجزائية والإجرائية، حيث يعقد مجلس الدعاوى في مركز القائمقامية الموجود في القضاء، أما محاكم الاستئناف فتختص في النظر بدعاوى الاستئناف وتعقد جلساتها في مجلس التمييز الموجود في مراكز الألوية[190].

وقد شُكِّل في كل قضاء مجلس دعاوى برئاسة النائب الشرعي (القاضي) للفصل في الدعاوى المعروضة على محكمة البداية، وإصدار الحكم المناسب لها، ويتكون المجلس من ستة أعضاء؛ ثلاثة من المسلمين وثلاثة من غير مسلمين (مميزين)، ويتم انتخابهم وفق طريقة انتخاب أعضاء مجلس إدارة القضاء، وينظر هذا المجلس في القضايا التي تفصل نظاماً وقانوناً، والتدقيق على الأمور القانونية[191]، وتتكون محكمة البداية من رئيس وعدد من الموظفين وهم: الباشكاتب والمحضر والكُتّاب، وقد وردت أول إشارة لمجلس الدعاوى بقضاء صفد في سالنامة ولاية سورية 1291هـ/1874م الذي تكوّن من الرئيس وهو النائب الشرعي عبد الغني أفندي، وأربعة أعضاء؛ اثنان منهم مسلمان عرفا باسم (مميزان) وهما: حسن نحوي أفندي، وحبيب جبران أفندي، واثنان مسيحيان باسم (مميزان) وهما: يوسف أفندي، وإلياس حداد أفندي. وكاتب المجلس محمود أفندي[192].

وقد وردت أول إشارة داخل الوثائق العثمانية إلى محكمة البداية في قضاء صفد في سالنامة ولاية سورية سنة 1298هـ/1880-1881م، حيث تكوّن مجلس الدعاوى داخل المحكمة في تلك السنة من الرئيس وهو النائب الشرعي محمد راغب أفندي، وأربعة أعضاء؛ اثنان منهم مسلمان

وهما: محمد صالح أفندي، ومحمد أفندي، واثنان مسيحيان وهما: حبيب أفندي بطرس، ويوسف أفندي حداد. والكاتب بطرس أفندي[193].

وذكرت سالنامة سورية سنة 1300هـ/1882-1883م، أن مجلس الدعاوى في محمكة بداية قضاء صفد تكّون من رئيس المحكمة وهو النائب الشرعي صوفي زادة الحاج إبراهيم، وأربعة أعضاء هم: محمد أفندي الحاج يوسف، والحاج محمد أفندي صبح، وحبيب أفندي جبران، ويوسف أفندي حداد. والباشكاتب عبد الرحمن عزيز أفندي، والمستنطق الحاج محمد أفندي، ومعاونه إبراهيم أفندي[194]

وفي سنة 1301هـ/ 1883-1884م، تكوّن مجلس الدعاوى في محكمة البداية في قضاء صفد من الرئيس النائب الشرعي محمد راغب أفندي، والأعضاء: محمد أفندي الحاج يوسف، ومحمد أفندي صبح، وحبيب أفندي جبران، ويوسف أفندي إلياس. والباشكاتب عبد الرحمن أفندي، ومستنطق معاوني إبراهيم بك[195].

وفي سنة 1302هـ/1884م، تكونت محمكة البداية في قضاء صفد من: رئيس المحكمة وهو النائب الشرعي محمد راغب أفندي، والباشكاتب عبدالرحمن أفندي، ومستنطق معاوني إبراهيم بك، وإلى جانبهم عدد من الأعضاء: محمد أفندي الحاج يوسف، وحبيب أفندي جبران، ومحمد أفندي صبح، ويوسف إلياس أفندي[196].

وفي سنة 1303هـ/1885-1886م، تكونت محكمة البداية من الرئيس وهو النائب الشرعي محمد رشيد أفندي وأربعة أعضاء وهم: محمد أفندي الحاج يوسف، وحبيب جبران أفندي، والحاج محمد حليم أفندي، ويوسف الياس أفندي، والباشكاتب أحمد أفندي، ومستنطق معاون توفيق أفندي[197]. أما في سنة 1311هـ/1893م فتكونت محكمة البداية من رئيس المحكمة النائب الشرعي أمين أفندي، ووكيل الباشكاتب عبد السلام أفندي، ومستنطق معاون إبراهيم بك، والأعضاء: الحاج أحمد يونس أفندي، وأسعد أفندي، وأحمد سعيد عبد الرحيم أفندي، وتوفيق أفندي، وأنطون أفندي[198].

ب- المحكمة الشرعية: تختص هذه المحكمة بالنظر في الدعاوى الخاصة بالرعاية والأهالي المسلمين مثل قضايا: الزواج والطلاق والإرث والنفقة والوقف والبيع والشراء والوصايا وغيرها، ويتم النظر في الدعاوى الخاصة بغير المسلمين في الإدارة الروحانية التابعة لطائفتهم ورئيس المحكمة الشرعية وهو النائب الشرعي[199]، ويتم في المحكمة تسجيل العقارات والأراضي على الرغم من أن إعلان نظام الطابو نقل صلاحية التسجيل إلى دائرة الطابو، لكن عملية البيع كانت تجري في المحكمة وتحول عملية فراغ الأرض وتسجيلها إلى دائرة الطابو[200].

وقد تكونت المحاكم من عدد من الموظفين، هم:

1- **النائب الشرعي (القاضي):** يقوم القاضي بالنظر في الأحوال الشخصية مثل الزاوج والطلاق وتقسيم الإرث، وهو المسؤول عن تعيين الوعاظ والمدرسين في المساجد، ويعين نوابا له في النواحي التابعة للأقضية؛ فكان يعقد جلساته في المحكمة الشرعية والقرى وبيوت المسيحيين واليهود[201]، وقد حددت له عدة صلاحيات أصدرتها الدولة العثمانية، وعهد إلى موظفين مدنيين القيام ببعضها مثل حق مراقبة الأوزان والأسعار، ومعاقبة المتلاعبين بالمواد الغذائية كالخبز واللحوم بقصد الغش[202]، وكان يخاطب القاضي بعدة ألقاب منها: مولانا، وسيدنا، وسلالة الأمجاد الفخام، وصاحب الفضيلة[203].

2- **وكلاء النائب الشرعي:** كانوا يعينون من طرف النائب الشرعي، وتنحصر مهمة الوكيل في الأمر الذي يسنده إليه القاضي، ومن خلال الاطلاع على الأعمال التي يقوم بها الوكيل يتبين أنه يقوم بتحرير التركات وتقسيمها على الورثة الشرعيين، وتحرير الوكالات القانونية، والفصل في الأحكام الشرعية من بيع وشراء بين الأهالي، والقيام بتحرير وختم السندات الشرعية التي يخوله القاضي النظر فيها، وإصدار الحكم عليها، وغالباً ما كان الباشكاتب هو الوكيل عن النائب الشرعي[204].

3- **الباشكاتب:** وهي من الوظائف الأساسية في المحكمة الشرعية، وكانت مهمة الباشكاتب تجهيز الصكوك والإعلامات الشرعية وتقييدها في السجلات، والاستماع لدعاوى الأهالي، وتحرير ما يقع بين المتداعِيَين، وكان يملك الإذن بالتوقيع عن النائب الشرعي، حيث كان يتولى مهام النائب في غيابه[205].

4- **المحضر:** مهمته إحضار الأشخاص الذين يطلبهم النائب الشرعي إلى المجلس الشرعي، وعليه جلب من يطلبه القاضي دون مساءلته أو توجيه أي أمر إلى من يحضره، سواء كان طرفاً في القضية أو شاهداً، وأحياناً كان المحضر يرافق وكيل النائب الشرعي، عندما يتم الاستماع إلى الدعاوى خارج المحكمة، وذلك بطلب من القاضي[206].

5- **وكلاء الدعاوى:** وظيفتهم القيام بالإنابة عن أصحاب الدعاوى عند إجراء المحاكمة، ويقومون بتقديم الأدلة والبراهين التي تثبت صحة ما يقدمونه، وذلك للطعن في القرارت واستئناف النظر في القضايا مرة أخرى، وهم يمثلون (المحامين) في الوقت الحاضر[207].

6- **المترجمون:** هم الوسطاء بين الجاليات الأوروبية وسكان البلاد، لأن جهل الأجانب باللغة العربية والتركية كان يعيق التواصل بينهم، فهم قنوات الاتصال في كل المفاوضات التي يقوم بها الأوروبيون مع السلطات العثمانية، أو في الزيارات الرسمية المتبادلة، وفي المعاملات المختلفة وبشكل خاص في النواحي القضائية حتى يستطيع القاضي التعاطي مع قضايا

الأشخاص الأجانب التي تعرض عليه[208]، وتولى هذه الوظيفة سنة 1302هـ/1884-1885م في قضاء صفد إبراهيم أفندي في القنصلية الفرنسية، وإبراهيم أفندي سعيد في القنصلية الألمانية[209]، وكان إبراهيم أفندي أيضا في سنة 1303هـ/ 1885-1886م مترجماً في القنصلية الفرنسية[210].

المجلس البلدي:

تأسس أول مجلس بلدي في صفد سنة 1296هـ/1878م، وتألف المجلس من الرئيس والمساعد وستة أعضاء ينتخبون من العلماء والتجار وأصحاب الأملاك والأراضي، إضافة إلى كادر من الموظفين الكبار كالطبيب والمهندس والنائب، وشمل المجلس البلدي عدة مهام وهي مراقبة مشاريع البناء والتطوير والمياه والمرور والنقل والنظافة ومراقبة الأسواق والأسعار، وقد مول المجلس البلدي نفقاته من الأموال التي تحولها الحكومة، ومن الرسوم والضرائب التي جبيت من الجمهور لقاء خدمات متنوعة[211].

جدول رقم (5): أعضاء المجلس البلدي في قضاء صفد[212].

السنة	أسماء الأعضاء
1295هـ/1878م.	سعيد أفندي رئيسا، الحاج علي أفندي مراد عضوا، الحاج حميدو أفندي عضوا، الحاج عبدو أفندي عضوا، الحاج طالب أفندي صبح عضوا، يعقوب أفندي عضوا، مردخاني أفندي عضوا، محمود أفندي كاتب وأمين صندوق.
1298هـ/1880م.	حسن أفندي النحوي – رئيسا، حاج عبد المجيد أفندي – عضوا، طالب آغا- عضوا، حاج حميدي أفندي – عضوا، الياس أفندي حداد – عضوا، موسى أفندي – عضوا.
1299هـ/1881م.	حسن أفندي النحوي – رئيسا، حاج أحمد أفندي أسد – عضوا، سليمان أفندي البشت – عضوا، مهند حاج، حميدي أفندي – عضوا، أحمد أفندي الحاج سعيد – عضوا، الحاخام مخلوف – عضوا.
1300هـ/1882م.	حسن أفندي النحوي – رئيسا، حاج أحمد أفندي أسد – عضوا، سليمان أفندي البشت – عضوا، أحمد أفندي، السعيد الحاج سعيد – عضوا، محلوف أفندي الداوودي – عضوا.
1301هـ/1883م.	حسن أفندي النحوي - رئيسا، حاج عبد الحميد أفندي – عضوا، حسن اللطف أفندي حاج سعيد – عضوا، سليم آغا صبح – عضوا، عيد أفندي البشت – عضوا، إسرائيل أفندي – عضوا.

1302هـ/1884م.	حسن أفندي النحوي - رئيسا، حاج عبد الحميد أفندي - عضوا، عبد اللطيف افندي حاج سعيد – عضوا، حسن أفندي مراد - عضوا، حاج محمد أبو دياب أسدي – عضوا، حاج طالب أفندي حديد – عضوا، جبران أفندي البشت – عضوا، الحاخام مخلوف أفندي داوودي – عضوا.
1303هـ/1885م.	حسن النحوي – رئيسا، أحمد أفندي قدورة – عضوا، حاج حميدي أفندي – عضوا، حاج حسن مراد أفندي – عضوا، علي آغا الحاج أبراهيم – عضوا، الحاخام مخلوف أفندي – عضوا.
1304هـ/1886م.	حسن النحوي – رئيسا، حسن أفندي مراد – عضوا، علي آغا ابراهيم – عضوا، أحمد أفندي قدورة – عضوا، حاج حمدي أفندي – عضوا، الحاخام مخلوف أفندي – عضوا.
1311-1312هـ/1893-1894-	حاج محمد صبح – رئيسا، حاج حسن مراد أفندي – عضوا، حسين عبد الرحيم أفندي – عضوا، حاج أحمد أسدي أفندي – عضوا، جبران البشت أفندي – عضوا، حاج أحمد حاج يونس أفندي – عضوا.
1318هـ/1900م.	حسن نحوي أفندي – رئيسا، حسين عبد الرحيم – عضوا، جبران البشت – عضوا، حايكل شبيرا – عضوا، ليفي لازجي – عضوا.
1324هـ/1906م.	محمود سليم شما أفندي – عضوا، حسين عبد الرحيم – عضوا، جبران بشت – عضوا، حايكل شبيرا – عضوا.
1326هـ/1908م.	محمود سليم شما أفندي – عضوا، حسين عبد الرحيم – عضوا، جبران بشت – عضوا، حايكل شبيرا – عضوا.

يلاحظ مما ورد في الجدول أن رئيس المجلس البلدي حسن النحوي شغل المنصب من سنة 1298 - 1304هـ/1880-1886م، أي لمدة ست سنوات وعادت إليه سنة 1318هـ/ 1900م، ويبدو أن طول فترته في المجلس وإعادته إليه مرة أخرى كان يدل على صدق عمله في هذا المجلس وسلوكه الحسن اللذين بهما كسب ثقة الأهالي، وتكرر انتخابه في عدة سنوات، ويتضح أنه تعاقب على منصب رئاسة البلدية 3 أشخاص فقط، هم: حسن النحوي سبق ذكره، والحاج محمد صبح الذي شغل المنصب لسنة واحدة فقط، من ثم محمود شما أفندي الذي شغل المنصب سنتين.

أما الأعضاء فكان هناك ممثل لليهود في المجلس، وشغل هذا المنصب من اليهود موسى أفندي في سنة 1298هـ/1880م، وتولى المنصب من بعده الحاخام مخلوف سنة 1299-1304هـ/1881-1886م، ثم ليفي الأزجي لفترة سنة واحدة 1318هـ/1900م، ومن ثم حايكل شبيرا تولى سنتين 1324هـ/1906م، كما يلاحظ أنه في سنة 1311-1312هـ/1893-1894م لم يكن هناك ممثل لليهود في المجلس، ويبدو أن وجود عدد من اليهود في المجلس البلدي في القضاء يعود إلى تزايد أعدادهم.

أما المسيحيون فكان ممثلهم في المجلس البلدي من عائلة البشت ففي سنة 1299هـ/ 1881م سليمان أفندي البشت، ثم تبعه عيد البشت سنة 1301هـ/1883م، وقد كان لهم ممثل دائم في مجلس القضاء، من ثم جبران البشت. وبالنسبة لبقية الأعضاء فقد كان يتغير بعضهم بعد كل انتخاب، ومنهم من يبقى، كما يلاحظ تغير عدد الأعضاء، إذ لم يكن ثابتاً كما هو مبين في الجدول.

وتتكون إيرادات المجالس البلدية من الرسوم والمبالغ التي تخصصها لها الحكومة، ومن الأموال التي تؤخذ من الذين يستفيدون من تنظيمات البلدية، ومن أموال الجزاء النقدي التي تفرض على السكان، وممّا يقدمه السكان من الإعانات والهبات إلى البلديات[213]، وتزيد وارادت البلدية في القضاء على 1000 ليرة في كل سنة، وذلك بالحساب الوسطي، ولكن هذا المبلغ مقارنة فيما عمل في صفد كبير جداً، حيث إن ما عملته يساوي مائة ليرة. وقد قضى قانون الميزانية أن لا تتجاوز رواتب الموظفين في البلدية خمس وارداتها السنوية، ولكن بلدية صفد تدفع أكثر وارداتها رواتب لموظفيها[214]، أما النفقات فهي مخصصة للطرق والمعابر والإنشاءات والتعميرات العائدة للمنافع العمومية، وكل ما يتعلق بالتنظيمات والإجراءات البلدية ومعاشات المأمورين والمواطنين فيها[215]، وقد أشارت سالنامة ولاية سورية سنة 1298هـ/1880-1881م، إلى أن واردات بلدية صفد كانت 24.153 قرشاً[216].

الخاتمة

يمكن الوقوف على عدد من النتائج في إطار الأوضاع الإدارية داخل قضاء صفد، وهي كما يلي:

1- تُعدَ صفد إحدى المدن الساحلية التي كان لموقعها الساحلي والتجاري على البحر المتوسط أثر في جعلها مقصداً للعديد من الشعوب العربية والأجنبية للاستيطان والعمل.

2- إن العثمانيين في تنظيمهم الإداري لم يكونوا يقسمون الولاية أو اللواء والقضاء على أساس الوصف الديمغرافي (السكاني) في الموقع الجغرافي، ولكن كان التقسيم على أساس النشاط الاقتصادي التجاري في هذه المنطقة أو تلك، وهذا ما يفسر وجود ولايات وألوية وأقضية في مساحات صغيرة الحجم جغرافياً وسكانياً، ولكن كبيرة الحجم تجارياً.

3- اتباع العثمانيين سياسة عدم الثبات في إبقاء أحد الإداريين في منصبه سواء في اللواء أو القضاء أو المجالس الإدارية لسنوات عديدة، وذلك لتحقيق عنصر التغيير القائم على الإتيان بجديد، وعدم الركود والرتابة، وأشارت هذه الدراسة إلى ذلك تفصيلاً.

4- إبراز دور السلطات العثمانية في العناية الكبيرة بإيجاد نظام إداري مركزي، لا يزال أغلبه معمولاً به إلى اليوم، ولكن بمسميات أخرى مثل الولاية واللواء والقضاء والمجالس الإدرية.

5- تمتعت صفد بوجود خليط من الطوائف الدينية، شاركت في المجالس الإدارية داخل قضاء صفد، وكذلك في العديد من الوظائف الإدارية الأخرى، وهذا دليل ثابت ليس على التسامح الديني فحسب، وإنما على التشاركية بين المسلم والمسيحي.

6- إن الهيكل الإداري الذي كان معمولاً به أثناء العهد العثماني، قد مكن من تحقيق الترابط والتنسيق بين جميع أجهزة الإدارة داخل قضاء صفد، بدءاً من القائمام، ومروراً بمختلف فروع الإدارة الأخرى، وانتهاءً بالمختار في القرية.

Administrative Status in Safed District during the Ottoman Era (AH 1333-1281 / 864-1914 AD)

Alaa K. Saadah, *Department of History, Faculty of Arts and Humanities, Al-Bayt University, Mafraq, Jordan.*

Ekhlas K. Alatawi, *Researcher***.**

.

Abstract

Safed was one of Acre's districts belonging to the State of Beirut in the Ottoman era, which gained significance from its important geographical location on the Mediterranean coast, where Safad District had the port on the coast and plains scattered down the mountains, along with springs and wells. This site attracted many immigrants such as Circassians, Chechens, Bosnians and others who lived several villages of Safed district.

As for the administrative side in the district of Safed during the Ottoman era, the mayor chaired the administrative body followed by a number of officials, as well as administrative councils, both within the district center (town) or in counties and villages. The study relied on a number of original resources and references like the state of Syria's Salnamh, the state of Beirut's Salnamh, contemporary newspapers and other sources and references documented at the end of the study.

الهوامش

(1) هذه الدراسة مستوحاة من رسالة ماجستير بعنوان: الأوضاع الإدارية والاقتصادية في قضاء صفد (1281- 1333هـ/ 1864- 1914م) إعداد الطالبة إخلاص خلف العطوي، بإشراف الدكتور علاء كامل عبد الجابر سعادة، قسم التاريخ- جامعة آل البيت، 2015م.

(2) رافق، عبد الكريم، بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، ط1، دمشق، 1967م، ص125.

(3) سعادة، علاء كامل، متسلمية نابلس في العهد المصري1247-1256هـ/ 1831-1840م، ط1، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص113.

(4) العودة، إبراهيم، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، (د.ن)، بيروت، 1963م، ص16.

(5) الطراونة، محمد سالم، قضاء يافا في العهد العثماني 1281-1333هـ/1864-1914م، ط1، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، 2000م، ص142؛ سيشار إليه لاحقا الطراونة، قضاء يافا.

(6) الطراونة، قضاء يافا، ص147.

(7) عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م، دارالمعارف، مصر، 1969م، ص64؛ سيشار إليه لاحقاً عوض، الإدارة العثمانية.

(8) الطراونة، قضاء يافا، ص149.

(9) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1263هـ/1846م، ص93-101.

(10) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1266هـ/1846م، ص86.

(11) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1270هـ/1853م، ص87.

(12) الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، م1، المطبعة الأدبية، بيروت، 1844م، ص382؛ سيشار إليه لاحقاً، الدستور.

(13) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1282هـ/1865م، ص174-175.

(14) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1285هـ/1868م، ص187-188.

(15) عوض، الإدارة العثمانية، ص71.

(16) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1290هـ/1873م، ص153.

(17) شقيرات، أحمد صدقي، تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن 1864-1918م، ط1، آلاء للطباعة، عمان، الأردن، 1992م، ص51.

(18) سالنامة ولاية سوريا لعام 1288هـ/1871م، ص247-249.

(19) النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد 1869-1917م، ط2، بغداد، 2001م، ص45؛ سيشار إليه لاحقا، النجار، الإدارة العثمانية.

(20) غنايم، زهير، لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية 1281-1337هـ/ 1864-1918م، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999م، ص46. سيشار إليه لاحقاً غنايم، لواء عكا.

(21) شولش، الكزاندر، تحولات جذرية في فلسطين، ترجمة كامل العسلي، ط2، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1993م، ص33-34.

(22) سالنامة ولاية سورية لعام1288هـ/1871-1872م، ص248-249؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1295هـ/1878م، ص135.

(23) سالنامة ولاية سورية لعام 1298هـ/1880-1881م، ص258.

(24) سالنامة ولاية سورية لعام1302هـ/1885م،ص247؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1303هـ/ 1885م، ص198.

(25) سالنامة ولاية بيروت لعام 1310هـ/1893م، ص428-451.

(26) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1315هـ/1897م، ص389.

(27) الأنسي، عبد الباسط ت1347هـ/1927م، دليل بيروت، بيروت، مطبعة الإقبال، (ب.ت), ص185.

(28) صحيفة الكرمل، العدد401، 27صفر1333هـ/14 كانون الثاني 1915م، ص1-2.

(29) غنايم، لواء عكا، ص172،168.

(30) المرجع نفسه، ص168.

(31) سجلات محكمة حيفا الشرعية، سجل رقم 5، 26 ذوالقعدة 1321هـ/ 13 شباط 1904م، ص239.

(32) غنايم، لواء عكا، ص124.

(33) المرجع نفسه، ص124.

(34) هيئة الموسوعة، الموسوعة الفلسطينية، م3، ص4.

(35) الدوايمة، قرى فلسطين، ص240 و249 و252.

(36) أبو حجر، المدن والقرى الفلسطينية، ص497 و505 و508.

(37) سالنامة ولاية سورية لعام 1288هـ/1871-1872م، ص248-249.

(38) غنايم، لواء عكا، ص214.

(39) التميمي والكاتب، محمد رفيق ومحمد بهجت، ولاية بيروت، ج2، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات والنشر، إربد، 1987م، ص392؛ سيشار إليه لاحقا التميمي والكاتب، ولاية بيروت.

(40) غنايم، لواء عكا، ص215.

(41) التميمي والكاتب، ج2، ولاية بيروت، ص393.

(42) عنايم، لواء عكا، ص215.

(43) المرجع نفسه، ص215.

(44) التميمي والكاتب، ج2، ولاية بيروت، ص395.

(45) المصدر نفسه، ج2، ولاية بيروت، ص395.

(46) صحيفة البشير، العدد1042، 5 ربيع الثاني1308هـ/19كانون الأول1890م، ص2.

(47) صحيفة المقتبس، العدد 934، 20 ربيع الثاني1330هـ/20 آذار1912م،ص1.

(48) لامنس، هنري، اليسوعي، اليهود ومستعمراتهم في فلسطين، مجلة المشرق، السنة الثانية، مجلد2، عدد23، 1317هـ/1899م، ص1902؛ سيشار إليه لاحقا، هنري، اليهود ومستعمراتهم في فلسطين.

(49) الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، ج3، دار الهدى للطباعة والنشر، 2002م، ص157؛ أبو حجر، المدن والقرى الفلسطينية، ص538.

(50) هنري، اليهود ومستعمراتهم في فلسطين، ص1902.

(51) المرجع نفسه، ص1902.

(52) المرجع نفسه، ص1903.

(53) المرجع نفسه، ص1903.

(54) المرجع نفسه، ص1903.

(55) أبو حجر، المدن والقرى الفلسطينية، ص538.

(56) سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884م، ص158؛ سالنامة ولاية بيروت لعام1311-1312هـ/1893-1894م، ص183.

(57) الدستور، م1، ص389 و415.

(58) صحيفة البشير، العدد791، 5 صفر1303هـ/12 تشرين الثاني1885م، ص2.

(59) الدستور، م1، ص389.

(60) صحيفة فلسطين، العدد117 ، 4 ربيع الأول 1330هـ/ 22 شباط 1912م، ص2.

(61) الدستور، م1، ص415.

(62) صحيفة البشير، العدد1790، 22 شوال1325هـ/28 كانون الثاني1907م، ص3.

(63) سالنامة ولاية سورية لعام 1285هـ/1868-1869م، ص51.

(64) سالنامة ولاية سورية لعام 1288هـ/1871-1872م، ص79.

(65) سالنامة ولاية سورية لعام 1291هـ/1874م، ص79.

(66) سالنامة ولاية سورية لعام 1293هـ/1876م، ص114.

(67) سالنامة ولاية سورية لعام 1294هـ/1877م، ص105.

(68) سالنامة ولاية سورية لعام 1298هـ/1880م، ص200.

(69) العباسي، مصطفى، صفد في عهد الانتداب1917-1948م، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2005م، ص327؛ سيشار إليه لاحقا، العباسي، صفد في عهد الانتداب.

(70) سالنامة ولاية سورية لعام1300هـ/1882-1883م،ص215؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1301هـ/1883-1884م، ص170؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884-1886م، ص158.

(71) سالنامة ولاية سورية 1303هـ/1885-1886م، ص158.

(72) سالنامة دولة علية عثمانية 1306هـ/1888م، ص416.

(73) سالنامة دولة علية عثمانية 1307هـ/1889م، ص507.

(74) سالنامة دولة علية عثمانية 1308هـ/1890م، ص499.

(75) سالنامة دولة علية عثمانية 1309هـ/1891م، ص526؛ سالنامة دولة علية عثمانية 1310هـ/ 1892م، ص536.

(76) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1311هـ/1893م، ص566.

(77) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1312هـ/1894م، ص582.

(78) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1314هـ/1896م، ص626.

(79) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1316هـ/1898م، ص452؛ سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1317هـ/1899م، ص438.

(80) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1318هـ/1900م، ص484.

(81) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1319هـ/1901م، ص534؛ سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1320هـ/1902م, ص556.

(82) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1321هـ/1903م، ص608؛ سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1322هـ/1904م، ص266.

(83) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1323هـ/1905م، ص69.

(84) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1325هـ/1907م، ص750؛ سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1326هـ/1908م، ص756.

(85) سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1327هـ/1909م، ص600.

(86) غنايم، لواء عكا، ص71.

(87) الدستور، م1، ص408.

(88) المصدر نفسه، م1، ص408-409.

(89) المصدر نفسه، م1، ص406 و409.

(90) النجار، الإدارة العثمانية، ص220.

(91) الدستور، م1، ص392.

(92) المصدر نفسه، م1،ص 392.

(93) المصدر نفسه، م1، ص409.

(94) سجلات محكمة حيفا الشرعية، سجل رقم6، 25 شعبان 1323هـ/ 24 تشرين أول 1905م، ص101.

(95) سعادة، علاء كامل، قضاء حيفا 1281-1333هـ/1864-1914م، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، إشراف الأستاذ الدكتور محمد سالم الطروانة، جامعة مؤتة، 2012م، ص207؛ سيشار إليه لاحقا، سعادة، قضاء حيفا.

(96) غنايم، لواء عكا، ص 74.

(97) الدستور، م1، ص392.

(98) المصدر نفسه، م1، ص407.

(99) سالنامة ولاية سورية لعام 1288هـ/1871-1872م، ص79.

(100) سالنامة ولاية سورية لعام 1291هـ/1874م، ص79.

(101) سالنامة ولاية سورية لعام 1293هـ/1876م، ص114؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1294هـ/1877، ص105.

(102) سالنامة ولاية سورية لعام 1298هـ/1880-1881م، ص200؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1300هـ/1882-1883م، ص215؛ سالنامة ولاية سورية 1301هـ/1883-1884م، ص170؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/ 1884م، ص159؛ سالنامة ولاية سورية 1303هـ/1885-1886م، ص158.

(103) سالنامة ولاية بيروت لعام1311هـ/1893م، ص183.

(104) الطراونة، قضاء يافا، ص169.

(105) سالنامة ولاية سورية لعام 1288هـ/1871-1872م، ص79.

(106) سالنامة ولاية سورية لعام 1291هـ/1874م، ص79.

(107) سالنامة ولاية سورية لعام 1301هـ/1883-1884م، ص170.

(108) سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884م، ص159.

(109) سالنامة ولاية بيروت لعام1311هـ/1893م، ص183.

(110) الدستور، م2، ص489-491.

(111) سالنامة ولاية سورية لعام 1285هـ/1868-1869م، ص74.

(112) سالنامة ولاية سورية لعام 1293هـ/1876م، ص127.

(113) سالنامة ولاية سورية لعام 1301م، 1883-1884م، ص171.

(114) سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884م، ص217.

(115) الدستور، م1، ص309-313.

(116) صحيفة الاتحاد العثماني، العدد450، 7محرم 1328هـ/19 كانون الثاني1910م، ص3.

(117) سالنامة ولاية سورية لعام 1300هـ/1882-1883م، ص216.

(118) سالنامة ولاية سورية لعام 1301هـ/1883-1884م، ص171؛ سالنامة ولاية سورية، 1302هـ/1884م، ص159.

(119) سالنامة ولاية سورية لعام 1303هـ/1885-1886م، ص159.

(120) سالنامة ولاية بيروت لعام 1311هـ/1893م، ص184.

(121) الدستور، م1، ص407.

(122) الطراونة، قضاء يافا، ص177.

(123) سالنامة ولاية سورية لعام 1288هـ/1871-1872م، ص79.

(124) سالنامة ولاية سورية لعام 1291هـ/ 1874م، ص79.

(125) سالنامة ولاية سورية لعام 1293هـ/1876م، ص114.

(126)سالنامة ولاية سورية لعام 1294هـ/1877م، ص105.

(127) سالنامة ولاية سورية لعام 1295هـ/1878م، ص96.

(128) سالنامة ولاية سورية لعام 1298هـ/1880-1881م، ص200.

(129) سالنامة ولاية سورية لعام 1300هـ/1882-1883م، ص215؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1301هـ/1883-1884، ص170؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884-1885م، ص158.

(130) سالنامة ولاية سورية لعام 1303هـ/1885-1886م، ص158.

(131) سالنامة ولاية بيروت لعام 1311هـ/1893م، ص183.

(132) غنايم، لواء عكا، ص76-77.

(133) سالنامة ولاية بيروت لعام 1311هـ/1893م، ص181.

(134) غنايم، لواء عكا، ص76-77.

(135) سالنامة ولاية بيروت لعام 1311هـ/1893م، ص23.

(136) الدستور، م2، ص381-383.

(137) سالنامة ولاية بيروت لعام 1310هـ/1892م، ص23.

(138) الدستور، م2، ص381-383.

(139) المصدر نفسه، م1، ص404.

(140) سعادة، قضاء حيفا، ص215.

(141) سالنامة ولاية سورية لعام 1291هـ/ 1874م، ص79؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1293هـ/1876م، ص114؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1295هـ/1878م، ص96؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1298هـ/1880-1881م، ص201.

(142) سالنامة ولاية سورية لعام 1291هـ/ 1874م، ص79؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1295هـ/1878م، ص96.

(143) سالنامة ولاية سورية لعام 1300هـ/1882-1883م، ص216؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1301هـ/1883-1884، ص171.

(144) سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884-1885م، ص159.

(145) سالنامة ولاية سورية لعام 1303هـ/1885-1886م، ص159.

(146) سالنامة ولاية بيروت لعام1311هـ/1893م، ص184.

(147) الدستور، م1، ص404، 407.

(148) سعادة، قضاء حيفا، ص222.

(149) سالنامة ولاية سورية لعام 1291هـ/ 1874م، ص79.

(150) سالنامة ولاية سورية لعام 1293هـ/1876م، ص114.

(151) سالنامة ولاية سورية لعام 1295هـ/1878م، ص96.

(152) سالنامة ولاية سورية لعام 1298هـ/1880-1881م، ص201.

(153) سالنامة ولاية سورية لعام 1300هـ/1882-1883م، ص216.

(154) سالنامة ولاية سورية لعام 1301هـ/1883-1884م، ص171؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884-1885م، ص159.

(155) سالنامة ولاية سورية لعام 1303هـ/1885-1886م، ص159.

(156) سالنامة ولاية بيروت لعام1311هـ/1893م، ص184.

(157) الطراونة، قضاء يافا، ص178.

(158) المرجع نفسه، ص173.

(159) صحيفة البشير، العدد 1018، 30 رمضان1309هـ/30 آذار 1892م، ص3.

(160) الطراونة، قضاء يافا، ص183.

(161) الدستور، م2، ص608-628.

(162) سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884-1885م، ص159.

(163) سالنامة ولاية سورية لعام 1303هـ/1885-1886م، ص159.

(164) سالنامة ولاية بيروت لعام 1311هـ/1893م، ص184.

(165) سعادة، قضاء حيفا، ص229.

(166) سالنامة ولاية سورية لعام 1298هـ/1880-1881م، ص201.

(167) سالنامة ولاية سورية لعام 1300هـ/1882-1883م، ص216.

(168) سالنامة ولاية سورية لعام 1301هـ/ 1883-1884م، ص170.

(169) سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884-1885م، ص159.

(170)ا لدستور، م2، ص608-628.

(171) سالنامة ولاية سورية لعام 1301هـ/ 1883-1884م، ص171.

(172) سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884، ص158.

(173) سالنامة ولاية بيروت لعام 1311هـ/1893م، ص183.

(174) الطراونة، قضاء يافا، ص184.

(175) غنايم، لواء عكا، ص61.

(176) سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884، ص158؛ سالنامة ولاية بيروت لعام 1310هـ/1892م، ص183.

(177) الطراونة، قضاء يافا، ص185.

(178) الدستور، م1، ص414-415.

(179) المصدر نفسه، م1، ص394.

(180) سالنامة ولاية سورية لعام 1288هـ/ 1871م، ص79؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1291هـ/1874م، ص79؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1293هـ/1876م، ص114؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1298هـ/1880-1881م، ص200؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1300هـ/1882-1883م، ص215؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1301هـ/1883-1884م، ص170؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884-1885م، ص158؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1303هـ/1885-1886م، ص158؛ سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1311هـ/1893م، ص566؛ سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1312هـ/ 1894م، ص582؛ سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1318هـ/ 1900م، ص484؛ سالنامة دولة علية عثمانية لعام1319هـ/1901م، ص534؛ سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1324هـ/1906م، ص750؛ سالنامة دولة علية عثمانية لعام 1326هـ/1908م، ص756؛ العباسي، صفد في عهد الانتداب،ص328-331،سالنامة ولاية بيروت لعام 1310هـ/ 1892م، ص183.

(181) العباسي، صفد في عهد الانتداب، ص13.

(182) المرجع نفسه، ص5.

(183) الدستور، م1، ص415.

(184) المصدر نفسه، م1، ص415-417.

(185) صحيفة البشير، العدد 1256، 2 شوال 1313هـ/17 تشرين الثاني1896م، ص3.

(186) الدستور، م1، ص415-417؛ صحيفة الاتحاد العثماني، العدد 271، 23 رجب 1327هـ/10أب 1909م، ص4.

(187) الطراونة، قضاء يافا، ص 194.

(188) الدستور، م1، ص417-418.

(189) سعادة، قضاء حيفا، ص266.

(190) الدستور، م1، ص173.

(191) المصدر نفسه، م1، ص390.

(192) سالنامة ولاية سورية لعام 1291هـ/1874م، ص114.

(193) سالنامة ولاية سورية لعام 1298هـ/1880-1881م، ص201.

(194) سالنامة ولاية سورية لعام 1300هـ/1882-1883م، ص216.

(195) سالنامة ولاية سورية لعام 1301هـ/1333-1884م، ص170.

(196) سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884م، ص58.

(197) سالنامة ولاية سورية لعام 1303هـ/1885-1886م، ص159.

(198) سالنامة ولاية بيروت لعام1311هـ/1893م، ص183.

(199) الدستور، م1، ص173-174.

(200) المصدرنفسه، م1، ص51-64.

(201) غنايم، لواء عكا، ص80-82.

(202) عوض، الإدارة العثمانية، ص115.

(203) غنايم، لواء عكا، ص81.

(204) سعادة، قضاء حيفا، ص255-256.

(205) الطراونة، قضاء يافا، ص243-244.

(206) سعادة، قضاء حيفا، ص260-261.

(207) المرجع نفسه، ص261.

(208) المرجع نفسه، ص260-261.

(209) سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884-1885م، ص159.

(210) سالنامة ولاية سورية لعام 1303هـ/1885-1886م، ص160.

(211) العباسي، صفد في عهد الانتداب، ص6 و7.

(212) سالنامة ولاية سورية لعام 1295هـ/ 1876م، ص96؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1298هـ/1880-1881م، ص200؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1300هـ/1882-1883م، ص215؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1301هـ/1883-1884م، ص170؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1302هـ/1884-1885م، ص158؛ سالنامة ولاية سورية لعام 1303هـ/ 1885-1886م، ص158؛ العباسي، صفد في عهد الانتداب، ص328-331؛ سالنامة ولاية بيروت لعام 1310هـ/1892م، ص183.

(213) غنايم، لواء عكا، ص64.

(214) التميمي والكاتب، ولاية بيروت، ج2، ص400.

(215) غنايم، لواء عكا، ص65.

(216) سالنامة ولاية سورية لعام 1298هـ/1880-1881م، ص246.

المصادر والمراجع

- الوثائق غير المنشورة:

أولاً: سجلات المحكمة الشرعية في حيفا: وهي محفوظة على أشرطة ميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام في الجامعة الأردنية:

-السجل رقم (5)1321-1328هـ/1903-1910م.

-السجل رقم (6)1322هـ/1904م.

ثانياً: السالنامات العثمانية:

- سالنامة دولة علية عثمانية:. وهي محفوظة على أشرطة ميكروفيش في مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام في الجامعة الأردنية:

سالنامة دولة علية عثمانية 1263هـ/1846م
سالنامة دولة علية عثمانية 1266هـ/1846م
سالنامة دولة علية عثمانية 1270هـ/1853م
سالنامة دولة علية عثمانية 1285هـ/1868م
سالنامة دولة علية عثمانية 1306هـ/1888-1889م
سالنامة دولة علية عثمانية 1307هـ/1889-1890م
سالنامة دولة علية عثمانية 1308هـ/1890-1891م
سالنامة دولة علية عثمانية 1309هـ/1891-1892م
سالنامة دولة علية عثمانية 1310هـ/1892-1893م
سالنامة دولة علية عثمانية 1311هـ/1893-1894م
سالنامة دولة علية عثمانية 1312هـ/1894-1895م
سالنامة دولة علية عثمانية 1314هـ/1896-1897م
سالنامة دولة علية عثمانية 1315هـ/1897-1898م
سالنامة دولة علية عثمانية 1316هـ/1898-1899م
سالنامة دولة علية عثمانية 1317هـ/1899-1900م
سالنامة دولة علية عثمانية 1318هـ/1900-1901م
سالنامة دولة علية عثمانية 1319هـ/1901-1902م
سالنامة دولة علية عثمانية 1320هـ/1902-1903م
سالنامة دولة علية عثمانية 1321هـ/1903-1904م
سالنامة دولة علية عثمانية 1322هـ/1904-1905م
سالنامة دولة علية عثمانية 1323هـ/1905-1906م
سالنامة دولة علية عثمانية 1325هـ/1907-1908م
سالنامة دولة علية عثمانية 1326هـ/1908-1909م
سالنامة دولة علية عثمانية 1327هـ/1909م

- **سالنامة ولاية سورية:** وهي مجلدات مصورة على ورق ضمن قوائم سنوية، محفوظ قسم منها في مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام في الجامعة الأردنية، والقسم الأكبر في مكتبة جامعة اليرموك:

سالنامة ولاية سورية 1285هـ/1868-1869م
سالنامة ولاية سورية 1288هـ/1871-1872م
سالنامة ولاية سورية 1291هـ/1874م
سالنامة ولاية سورية 1293هـ/1876م
سالنامة ولاية سورية 1294هـ/1877م
سالنامة ولاية سورية 1295هـ/1878م
سالنامة ولاية سورية 1298هـ/1880-1881م
سالنامة ولاية سورية 1300هـ/1882-1883م
سالنامة ولاية سورية 1301هـ/1883-1884م
سالنامة ولاية سورية 1302هـ/1884-1885م
سالنامة ولاية سورية 1303هـ/1885-1886م

- **سالنامة ولاية بيروت:** وهي مصورة على ورق ومحفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام في الجامعة الأردنية: سالنامة ولاية بيروت 1310هـ/1892-1893م

المصادر العربية:

الأنسي، عبد الباسط، **دليل بيروت تقويم الإقبال لسنة 1327هـ/ 1910م**، مطبعة الإقبال، بيروت، (د.ت).

التميمي والكاتب، محمد رفيق ومحمد بهجت، **ولاية بيروت**، جزءان، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات والنشر، إربد، 1987م.

الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، مجلدان، المطبعة الأدبية، 1844م.

المراجع العربية:

أبو حجر، آمنة إبراهيم، **المدن والقرى الفلسطينية**، ط1، دار أسماء للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.

الدباغ، مصطفى مراد، **بلادنا فلسطين**، 10ج، دار الهدى للطباعة والنشر، 2002م.

الدوايمة، أحمد أبو فروة، **موسوعة قرى فلسطين المدمرة**، ط1، دار يافا العلمية، عمان، 2006م.

رافق، عبد الكريم، **بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت**، ط1، دمشق 1967م.

سعادة، علاء كامل، **متسلمية نابلس في العهد المصري1247-1256هـ/1831-1840م**، ط1، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.

شراب، محمد محمد حسن، **معجم بلدان فلسطين**، ط2، الأهلية لنشر والتوزيع، 1996م.

شقيرات، أحمد صدقي، **تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن 1864 -1917م**، ط1، آلاء للطباعة، عمان، 1992م.

شولش، الكزاندر، **تحولات جذرية في فلسطين**، ترجمة كامل العسلي، ط2، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1993م.

الطراونة، طه ثلجي، **مملكة صفد في عهد المماليك**، ط1، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت، 1982م.

الطراونة، محمد سالم، **قضاء يافا في العهد العثماني 1281-1333هـ/1864-1914م**، ط1، وزارة الثقافة، عمان، 2000م.

العباسي، مصطفى، **صفد في عهد الانتداب 1917-1948م**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2005م.

العودة، إبراهيم، **تاريخ ولاية سليمان باشا العادل**، (د.ن)، بيروت، 1963م.

عوض، عبد العزيز، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م**، دار المعارف، 1969م.

عيد، قاسم محمد، **قريتي دلاتا**، دار المناهل، سورية، دمشق، (د.ت).

غنايم، زهير، **لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية 1281-1337هـ/1864-1918م**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999م.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **موسوعة المدن الفلسطينية**، ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م.

النجار، جميل موسى، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، 1869-1917م**، ط2، بغداد، 2001م.

هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، 4م، ط1، دمشق، 1984م.

الرسائل الجامعية:

سعادة، علاء كامل، **قضاء حيفا 1281-1333هـ/1864-1914م**، رسالة دكتواره (غير منشورة)، إشراف الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة، قسم التاريخ، جامعة مؤتة، 2012م.

المقالات العربية:

رافق، عبد الكريم، **فلسطين في العهد العثماني**، الموسوعة الفلسطينية، م2، ط1، بيروت، 1990م.

لامنس، الأب هنري اليسوعي، (1 كانون الأول1899م)، اليهود في فلسطين ومستعمراتهم، **مجلة المشرق**، م2، ع23.

الصحف: وهي محفوظة على أشرطة ميكروفيلم في شعبة المصغرات الفلمية في مكتبة الجامعة الأردنية:

- صحيفة الاتحاد العثماني:

- العدد 271، 23 رجب1327هـ/ 10 آب 1909م.
- العدد 450، 7 محرم 1328هـ/19 كانون الثاني1910م.

- صحيفة البشير:

- العدد 791، 5 صفر1303هـ/12 تشرين الثاني1885م.
- العدد 1018، 1 رمضان 1309هـ/30 آذار 1892م.
- العدد 1042، 5 ربيع الثاني 1308هـ/19 كانون الأول 1890م.
- العدد 1256، 11 جمادى الآخر 1314هـ/17 تشرين الثاني1896م.
- العدد 1790، 22 شوال 1325هـ/22 شباط 1912م.

- صحيفة فلسطين:

- العدد117 ، 4 ربيع الأول 1330هـ/ 22 شباط 1912م.

- صحيفة الكرمل:

- العدد 401، 27 صفر 1333هـ/14 كانون الثاني1915م.

- صحيفة المقتبس:

- العدد 934، 20 ربيع الثاني1330هـ/3 آذار1912م.